الوصول والمساواة والتنافسيّة: حالة التعليم العالي في مصر*

منى البرادعي[1]

ملخص

لعقود أدرك الأكاديميون وصناع القرار على حد سواء أهمية التعليم في تنمية رأس المال البشري، والتخفيف من وطأة الفقر، وتحسين توزيع الدخل، كما بدأ في الأدبيات الأحدث الحديث عن تعزيز القدرة التنافسية الوطنية. ويلعب التعليم العالي على وجه الخصوص دوراً أكبر من أي وقت مضى عندما يتعلق الأمر بالازدهار الوطني. وقد أحرزت مصر تقدما كبيرا في تحسين فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. فارتفع الالتحاق بالكليات باطراد من 6.9 في المائة في عام 1970 إلى 18.1 في المائة في عام 1985 إلى 27.6 في المائة في عام 2003. غير أن فرص الحصول على التعليم العالي ليست متساوية بين شرائح المجتمع جميعاً، ما يلحق الضرر بالقدرة التنافسية الوطنية لمصر.

تسعى هذه الدراسة إلى تفحص العلاقة بين تساوي فرص الحصول على التعليم العالي من جهة والقدرة التنافسية الوطنية لمصر من جهة أخرى. وقد استخدمت بيانات من مسوح دخل وإنفاق الأسر المعيشية في 1995/1994 و2005/2004 لتسليط الضوء على التقدم المحرز في فرص الحصول على التعليم العالي خلال السنوات العشر الماضية. ويجري التركيز على توزيع الفرص التعليمية وفقا لـ أ) فئات الدخل ب) النوع الاجتماعي ج) المناطق الجغرافية. ويتضح أن فرص الحصول على التعليم العالي لا تحبذ الفقراء والمناطق الجغرافية الريفية. وتخلص الدراسة إلى استنتاج رئيسي هو أن الجودة والمساواة في التعليم العالي هدفان يعضد الواحد منهما الآخر وأنهما ضروريان للقدرة التنافسية. وبما أن جزءاً صغيراً نسبياً فقط من السكان في مصر يحصل على تعليم عالٍ ذي نوعية رفيعة، فإن الآفاق المستقبلية للنمو والازدهار معرضة للخطر.

---

* مترجم عن الإنكليزية.

[1] بروفسور، ومديرة تنفيذيّة في المجلس الوطنيّ المصريّ للتنافسيّة. تريد الكاتبة أن تقرّ بالجهود الجبّارة التي بذلتها السيّدة داليا أبو الفتوح، وهي اختصاصيّة البحث في المجلس الوطنيّ المصريّ للتنافسيّة، وتشكرها على مساعدتها في إعداد هذه الورقة، كما تشكر البروفسور هبة الليثيّ على مساعدتها ودعمها لها باستمرار.

أوّلاً: المقدّمة

إنّ التعليم أداة مهمّة في استراتيجيّة التنمية الوطنيّة لأيّ بلد. فهو يزوّد بآليّة مهمّة يمكن من خلالها تخفيض نسبة الفقر وتوليد النموّ الطويل الأمد والعادل. ويمثّل التعليم العالي بشكل خاص دورًا أكبر من أيّ وقت مضى في الازدهار الوطنيّ. ويعود ذلك إلى دوره الفريد في خلق قوة عمل ماهرة وقادرة على التجديد والبقاء على اتّصال بآخر ما توصّل إليه التقدّم العلميّ والتكنولوجيّ.

ويقدّم التحليل المعاصر لسلسلة القيم تبصّرات رئيسيّة في ما يتعلّق بأسباب ذلك. وبغية الاستفادة من العولمة، يجب على البلدان أن تُدخِل أوّلاً صناعاتها في الأسواق العالميّة وفي سلاسل السلع، ومن ثمّ عليها أن ترفعها إلى نشاطات ذات قيمة مضافة أعلى (Kaplinsky, 2000). وفي أسواق اليوم، تأتي أكثر فأكثر القيمة المضافة ضمن هذه السلاسل من نشاطات غير ملموسة، مبنيّة على أساس المعرفة والمهارة، بما في ذلك البحث والتطوير، والتطبيقات التكنولوجيّة، وتصميم المنتجات وتسويقها (Gereffi, 2002). وتتوقّف مصادر القيمة هذه إلى حدّ بعيد على القدرات التي يمكن للتعليم العالي والتدريب المتقدّم وحدهما التزويد بها.

وتعكس التنافسيّة الوطنيّة قدرة بلد ما على المحافظة على معايير معيشيّة مرتفعة وفي طور الارتفاع لمواطنيه. وهي تزوّد بإطار نافع يمكننا من خلاله أن نفهم أداء الاقتصاد وأن نشرح الاختلاف العالميّ في مستويات التنمية. إنّ التعليم العالي مصدر مهمّ للتنافسيّة الوطنيّة بسبب دوره في التحسين الصناعيّ وتوليد القيمة المضافة. ويمكن لنظام تعليم عالٍ قويّ يتميّز بالجودة والوصول المتساوي أن يزوّد برأس المال البشريّ اللازم لكي يكون الاقتصاد إنتاجيًّا.

تسعى هذه الدراسة إلى فحص الصلة بين الوصول المتساوي إلى التعليم العالي والتنافسيّة الوطنيّة في مصر. وتمّ استخدام معطيات من مسوح الدخل والإنفاق للأُسَر من السنوات 1995/1994 و2005/2004 لتسليط الضوء على التقدّم الذي أُحرِزَ في الوصول خلال السنوات العشر الماضية. وتمّ التشديد على توزيع الفُرَص التعليميّة وفقًا لـ أ) مجموعات الدخل ب) الجنسين و ج) المناطق الجغرافيّة. ويسعى البحث أيضًا إلى تقديم تحليل وصفيّ للأسباب الكامنة وراء الوصول غير المتساوي إلى التعليم، ووقع ذلك على التنافسيّة الوطنيّة. وإنّ استنتاجًا رئيسيًّا ينبغي التوصّل إليه هو أنّ النوعيّة والمساواة في التعليم العالي تعزّزان بشكل متبادل الغايات اللازمة للتنافسيّة. ومع الاقتصار على جزء ضئيل نسبيًّا من سكّان مصر الذين يحصلون على تعليم عالٍ نوعيّ فإنّ الخطر مُحدِق بالتوقّعات المستقبليّة للنموّ والإزدهار.

وستصف الأقسام 2 و3 و4 نظام التعليم العالي الحاليّ، ونماذج من الإنفاق العام واتجاهات الالتحاق بالتعليم العالي في مصر. أمّا القسم 5 فسيدرس الاستمرار في شدة اللامساواة في الوصول إلى التعليم العالي بالرغم من النِّسَب الجيّدة نسبيًّا للالتحاق، وبالرغم من «التعليم المجانيّ». ويبين في القسم 6 أنّ سببًا رئيسيا من أسباب التفاوت يعود إلى النوعية المتردّية للتعليم. وأخيرًا يقوم القسم 7 بمناقشة العلاقة المتبادلة بين الوصول غير المتساوي والتنافسيّة الوطنيّة المتدنّية في مصر. ويلي هذا القسم خاتمة تستنتج دروسًا مهمّة وتقوم بتقديم توصيات حول السياسات التي يجدر أن تتّبع.

ثانيًا: نظام التعليم العالي في مصر

يتألّف نظام التعليم العالي في مصر من جامعات رسميّة وأهليّة بالإضافة إلى عدد من المعاهد المتوسّطة والعليا. وبلغ مجمل الالتحاق عبر كلّ مؤسّسات التعليم العالي 2،752،761 في العام 2006. وثمّة 17 جامعة حكومية تضم 302 كليّة، تشكّل نسبة 61،1% من إجمالي الالتحاق بالتعليم العالي (1،680،812 طالبًا مُسَجَّلاً). وتعتبر جامعة الأزهر فريدة من نوعها نوعًا ما كونها الجامعة الدينيّة الكبرى في البلد، التي تموّلها الحكومة، وتديرها وزارة الأوقاف الدينيّة. وتركّز هذه الدراسة بشكل أساسيّ على الجامعات الرسميّة.

وثمّة 14 جامعة أهليّة غير حكوميّة في مصر يلتحق بها 1،8% من الطلاّب فقط. وإنّ الجامعة الأميركيّة في القاهرة هي مثال على الجامعة الأهليّة القائمة منذ أمد بعيد، غير أنّ معظم هذه الجامعات الأهليّة هي جديدة نسبيًّا وتميل إلى التركّز في منطقة القاهرة الكبرى.

وتقدّم المعاهد المتوسّطة والعليا شهادات تقنيّة ومهنيّة بدلاً من التعليم الجامعيّ. وتمتد الدراسة في المعاهد العليا على أربع سنوات في حين أنّها تمتد على سنتين فقط في المعاهد المتوسّطة. ووفقًا للإحصاءات الحكوميّة، ثمّة 107 معاهد عليا أهليّة في مصر، و11 معهدًا متوسّطًا أهليًّا، و57 معهدًا متوسّطًا حكوميًّا. وتستقطب هذه المعاهد مجتمعةً 602،622 طالبًا مُسجَّلاً أو نسبة 21،9% من الالتحاق بالتعليم العالي (عبد الحميد، 2007).

ثالثًا: الإنفاق العام على التعليم العالي في مصر

إنّ الإنفاق الحكومي على التعليم في مصر هو مرتفع عموما، ووصل إلى 16% كحصة من إجمالي الإنفاق العام و4،8% من إجمالي الناتج المحليّ في العام 2005 (موقع الويب التابع لليونسكو). وهذه الأرقام أعلى بقليل من متوسّط بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مع أنّها ماتزال تتخلّف وراء الجيران الإقليميّين كالمغرب وعمان والإمارات العربيّة المتّحدة) ومشابهة للكثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة. غير أنّ هذا التخصيص الكبير يأتي بعد عقود عديدة من الاستثمار غير الكافي والقاسي في التعليم (البرادعي، 2004). ففي خلال أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، تدنّى تخصيص الموازنة على التعليم بثبات فعليّ، ممّا تسبّب بضرر دام طويلاً وطال النوعيّة والفعاليّة في نظام التعليم. وبحلول العام 1990، نال التعليم نسبة 9،5% فقط من إجمالي الإنفاق الحكومي (البنك الدوليّ، 2008).

الرسم البيانيّ 1: مقارنة دوليّة للإنفاق الحكومي على التعليم، 2005

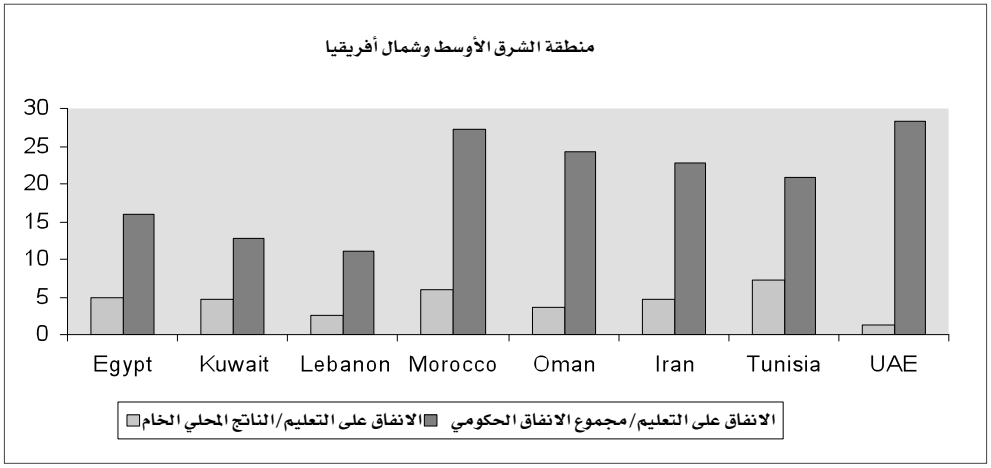

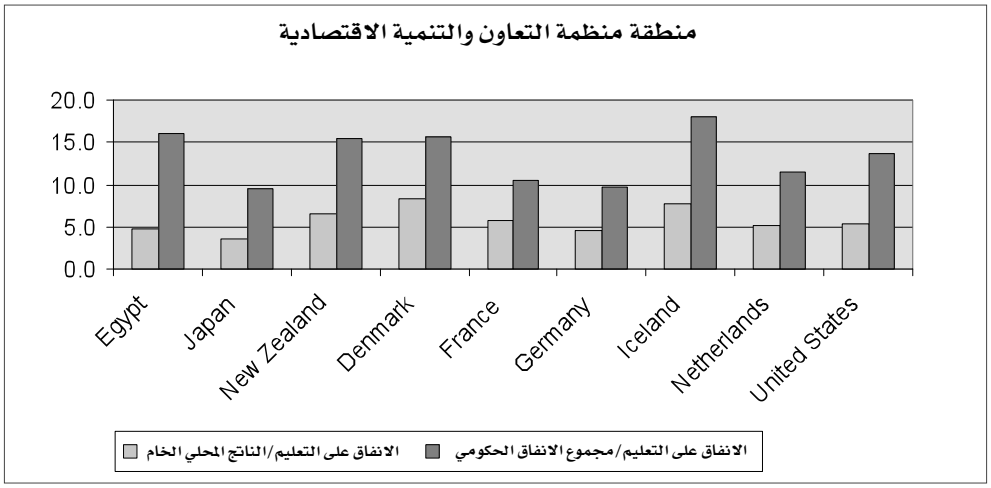

المصدر: موقع الويب لمعهد الإحصاءات التابع لليونسكو. تمّ اصطفاء البلدان وفقًا للمعطيات المتوفّرة.

يتلقّى التعليم العالي حصة كبيرة من موازنة الحكومة. وقد ارتفع الإنفاق على التعليم العالي بالجنيه المصريّ بثبات من العام الدراسيّ 1993/1992 إلى العام الدراسيّ 2007/2006، باستثناء هبوط ملحوظ في العام الدراسيّ 2003/2002 والعام الدراسيّ 2006/2005. وقد بلغ الإنفاق الحكوميّ على التعليم العالي كحصة من إجمالي موازنة الحكومة وكحصة من موازنة التعليم ذروته أيضًا في العام الدراسيّ 2005/2004 ووصل إلى 5.02% و31.42% على التوالي، قبل أن يهبط بقوة في العام الدراسيّ 2006/2005 ليصل إلى 23.69% و3.12% على التوالي. وفي العام الدراسيّ 2007/2006 زادت هذه النِّسَب لكنّها كانت ماتزال أقلّ من مستويات العام الدراسيّ 2004/2003 والعام الدراسيّ 2005/2004.

الرسم البيانيّ 2: الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة مئويّة من إجمالي الإنفاق الحكومي ومن الإنفاق على التعليم، 2003/2002 – 2007/2006

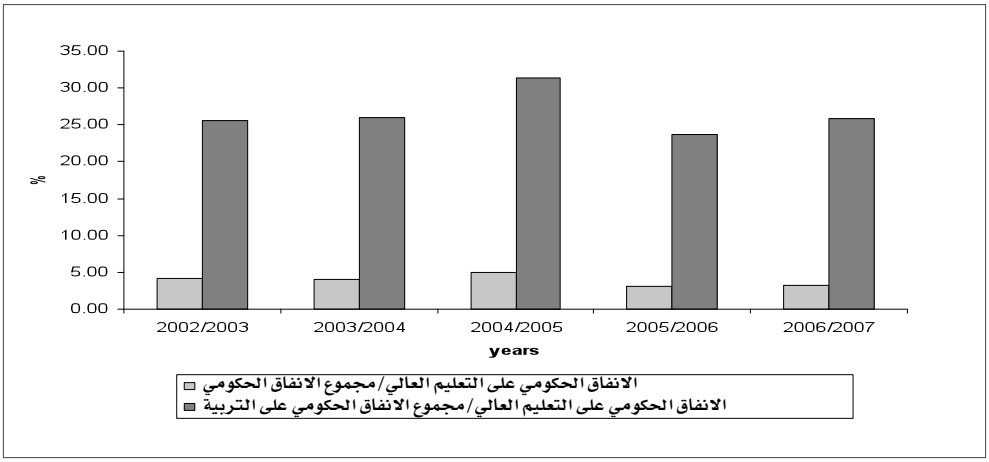

المصدر: تمّ احتساب ذلك من التوزيع الوظيفيّ لموازنة الحكومة 2007/2006، وزارة الماليّة.

وقد ازداد الإنفاق الاسميّ والفعليّ على التعليم العالي، وإن بوتيرة أبطأ، منذ العام 2004. وفي العام 2007، بلغ الإنفاق الحكومي الفعلي على التعليم العالي 5.33 مليار جنيه مصريّ.

الرسم البيانيّ 3: الإنفاق الحكومي الاسميّ والفعليّ على التعليم العالي 1998 – 2007

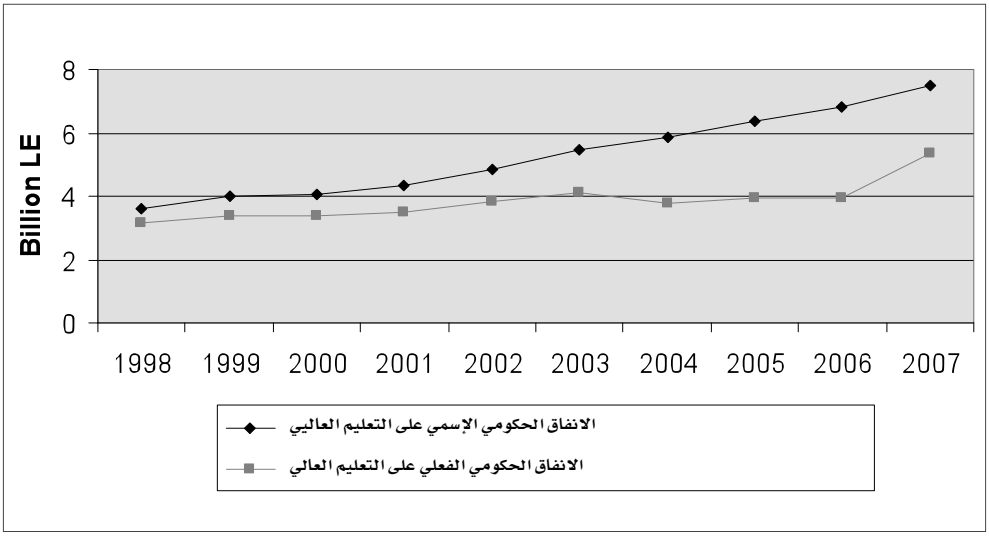

المصدر: وزارة التعليم العالي ومعطيات مؤشّر الأسعار الاستهلاكيّة

إنّ حصة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة مئويّة من الموازنة الحكوميّة للتعليم مرتفعة عموما مقارنةً ببلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا، بل هي مماثلة تمامًا لبعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة كفرنسا مثلاً، وألمانيا والولايات المتّحدة.

الجدول 1: حصة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي
(كنسبة مئويّة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم) عبر البلدان

البلد	حصة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي (كنسبة مئويّة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم)
الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا	
دجيبوتي	14% (2005)
إيران	15% (2005)
لبنان	29% (2005)
المغرب	17% (2005)
تونس	24% (2005)
مصر	26% (2006)
أوروبا	
إيطاليا	17% (2004)
فرنسا	21% (2004)
ألمانيا	25% (2004)
أفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى	
إيريتريا	55% (2005)
رواندا	31% (2005)
أفريقيا الجنوبيّة	15% (2005)
بلدان ذات دخل مرتفع	
الولايات المتحدة	27% (2004)
المملكة المتحدة	19% (2004)
الكويت	35% (2004)
اليابان	18% (2004)
إسرائيل	16% (2004)

المصدر: إحصائيّات التعليم في البنك الدوليّ

رابعًا: الالتحاق بالتعليم العالي في مصر

من خلال دستور العام 1961، صارت كلّ مستويات التعليم، بما في ذلك التعليم الثانويّ والجامعيّ، مجانيّة لضمان الوصول بالتساوي لمختلف شرائح المجتمع المصريّ. وأسفر ذلك عن اندفاع كبير في الالتحاق بالتعليم الثانويّ خلال الستّينيات من القرن الماضي وأسّس لمرحلة زيادة مماثلة في الالتحاق بالجامعة في العقد التالي. وازداد الالتحاق بالجامعة بنسبة ثلاثة أضعاف ما بين العامَين 1970 و1985 (Richards, 1992).

وازدادت نِسَب الالتحاق الإجمالي عبر كلّ مستويات التعليم. وفي مستوى التعليم العالي، ازدادت من 20% في العام 1995 إلى 27.5% في العام 2005، وهي زيادة بنسبة 28% على مدى العقد الماضي (Abdel Hameed, 2007)[2]. وفي العام الدراسيّ 2005/2004، كان معدل الالتحاق الصافي بالتعليم العالي 24.1%.

الرسم البيانيّ 4: معدل الالتحاق الاجمالي بالتعليم العالي في مصر 1970 - 2006

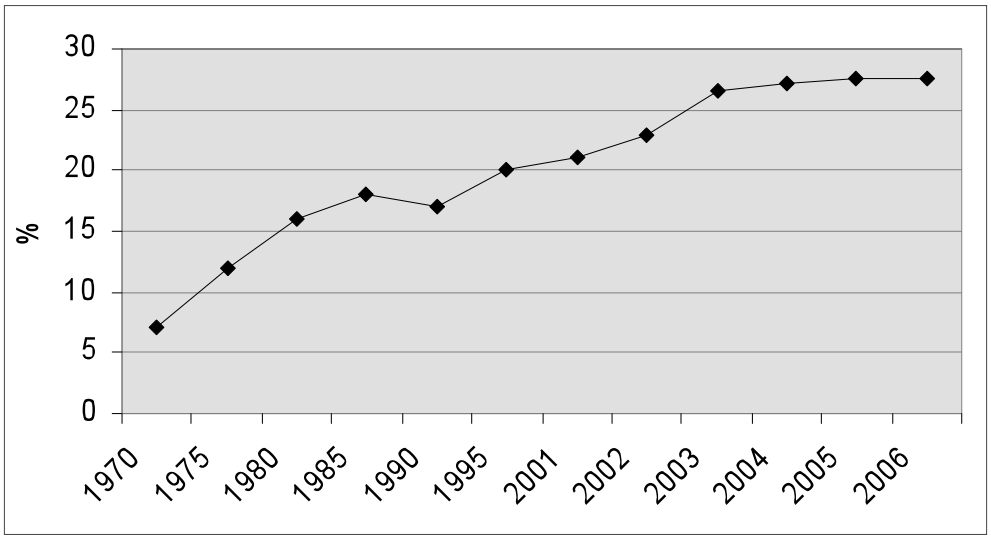

المصدر: موقع الويب التابع لوزارة الدولة للتنمية الاقتصاديّة؛ إنّ أرقام 2003 – 2006 مستخرَجة من عبد الحميد 2007

ويستمرّ الالتحاق بالتعليم العالي في مصر بتخطّي متوسّط بلدان الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. غير أنّ الالتحاق بالتعليم العالي في مصر هو أقلّ بكثير من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، بما فيها الدانمارك وفنلندا وفرنسا، حيثُ تتخطّى نِسَب الالتحاق فيها كلّها 50% (Abdel Hameed, 2007).

[2] تشمل نِسَب الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي كلّ مؤسسات التعليم العالي في مصر. وقد تم احتسابها كنسبة مئويّة من السكّان الذين تتراوح أعمارهم بين الـ 18 و23 سنة.

الرسم البيانيّ 5: معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي في عيّنة من البلدان، 2006

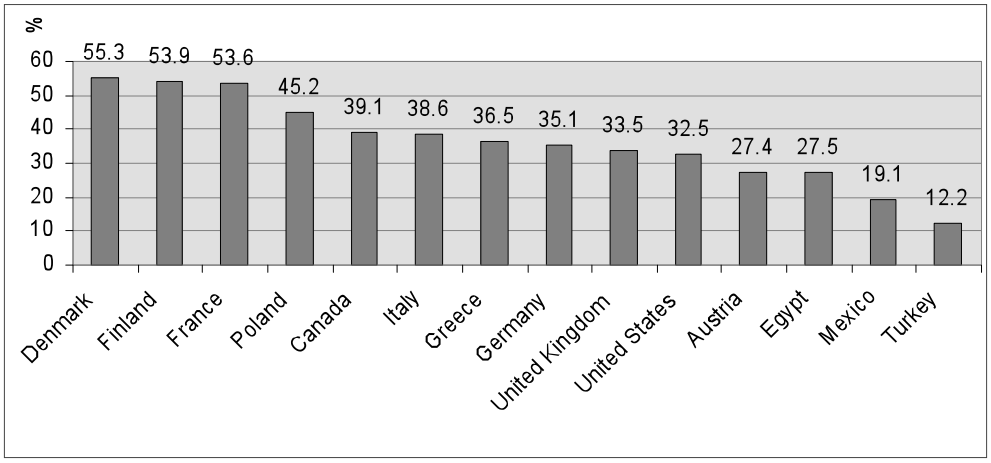

المصدر: عبد الحميد 2007

الرسم البيانيّ 6: معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي في البلدان العربيّة، 2005

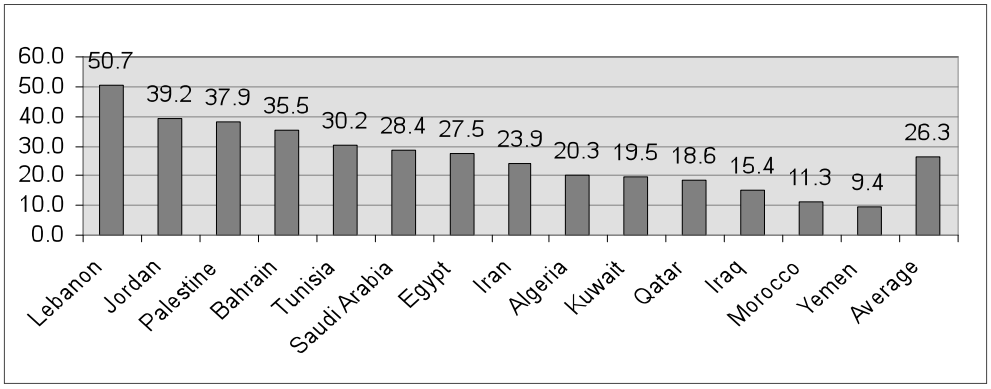

المصدر: البنك الدوليّ 2008؛ إنّ أرقام مصر مستخرجة من عبد الحميد 2007

خامسًا: الوصول إلى التعليم العالي في مصر

يزداد الوصول إلى التعليم العالي في مصر إذا ما تمّ قياسه بنِسَب الالتحاق. غير أنّ القليل معروف عن توزيع الفُرَص ضمن نظام التعليم العالي. ويستدعي ذلك طرح السؤال: كيف يتوزع الوصول إلى التعليم العالي بين مجموعات الدخل والمناطق وبين الجنسين؟

1. الوصول إلى التعليم العالي بحسب مجموعات الدخل

إنّ الوصول إلى التعليم الأساسيّ يتساوى نسبيًّا عبر أخماس السكّان المُقَسَّمة من حيث الدخل. وفي العام الدراسيّ 2005/2004، أكمل 85.15% من الأطفال في خمس السكّان الأشدّ فقرًا تعليمهم الأساسيّ، بنسبة تقل 6.41% فقط عن خمس السكّان الأشدّ ثراء. وليست الحال على هذا النحو في التعليم العالي. ففي حين بلغ معدل الالتحاق الصافي بالجامعة لدى خمس السكّان الأشدّ ثراء 47.95 % (أعلى بـ 6.74% من العام 1995) فقد بلغت نسبة الالتحاق بالجامعة لدى خمس السكّان الأشدّ فقرًا 9.07% فقط.

إنّ عدم المساواة في الوصول إلى التعليم العالي تمثّل أيضًا عدم مساواة في توزيع المنافع من الإنفاق العام على التعليم العالي. ذلك أنّ المنافع من الإعانات في التعليم التي تتراكم لكلّ مجموعة دخل تتوقّف على نِسَب التحاق هذه المجموعات. فإنّ خمس السكّان الأشدّ ثراءً، ذا النسبة الأعلى من الالتحاق بالجامعة، هو المستفيد الأكبر من الإنفاق العام على التعليم العالي. في حين أنّ خمس السكّان الأشدّ فقرًا، ذا النسبة الأكثر تدنّيًا من الالتحاق بالجامعة، يستفيد أقلّ من سواه. ويعني ذلك أنّ الإنفاق العام على التعليم العالي في مصر انحداري بطبيعته.

الرسم البيانيّ 7: معدلات الالتحاق الصافي بالجامعات
بحسب أخماس السكّان المقسّمة من حيث الدخل 2005/2004

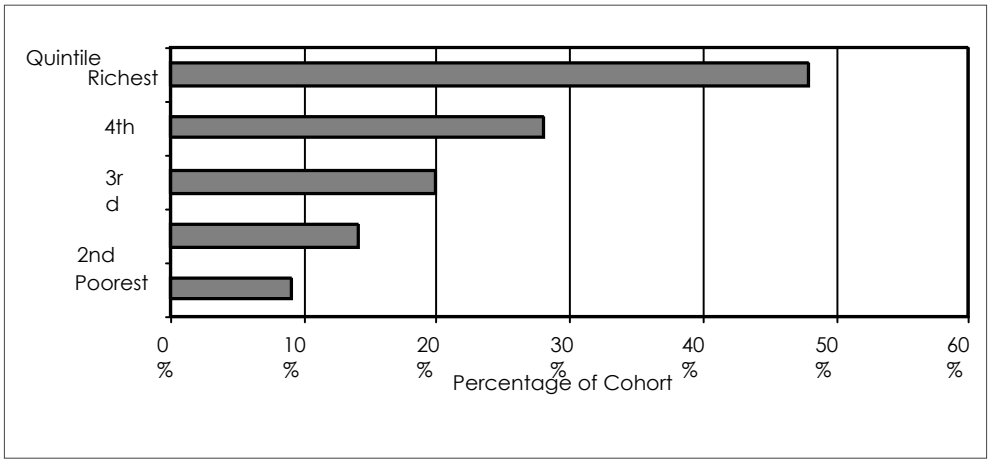

المصدر: مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS في 2005/2004

ويمكن استخدام منحنى لورنز Lorenz لتبيان درجة عدم المساواة في الالتحاق بالجامعة. وإذ يمثل الخطّ عند زاوية الـ45 درجة توزيعًا متساويًا تمامًا للالتحاق بالجامعة عبر مجموعات الدخل، فإن المنحنى يمثّل التوزيع الفعليّ، ويشير إلى مقدار كبير من عدم المساواة في توزيع الالتحاق بالجامعة.

الرسم البيانيّ 8: منحنى لورينز Lorenz لنسبة الحصة التراكميّة لمجموعات الدخل المُلتحِقة بالجامعات في 2005/2004

المصدر: تمّ احتساب ذلك من مسح الدخل والإنفاق للأُسَر (HIECS) في 2005/2004

إزداد عدم المساواة في الوصول إلى الجامعة بين 1996/1995 و2005/2004. وكان لخمس السكّان الأشدّ فقرًا النسبة المئويّة الأقلّ من الزيادة في الالتحاق بالجامعة – نسبة 3.55% فقط طوال العقد. ومن جهة أخرى، نال خمس السكّان الأكثر ثراءً زيادة في الالتحاق بنسبة 6.74%. ومن هنا، ليس الوصول إلى التعليم العالي مائلاً نحو الأثرياء وحسب، بل إنّ عدم المساواة هذه تزداد حدّةً منذ العام 1995. ويبيّن الرسم البيانيّ 9 كيف أنّ نِسَب الالتحاق بالجامعة تغيّرت لكلّ خمس من السكّان المُقَسَّمين من حيث الدخل بين الأعوام الدراسيّة 1996/1995 و2005/2004.

الرسم البيانيّ 9: الالتحاق الصافي بالجامعات من العام 1996/1995 إلى العام 2005/2004 بحسب أخماس السكان المقسّمة من حيث الدخل

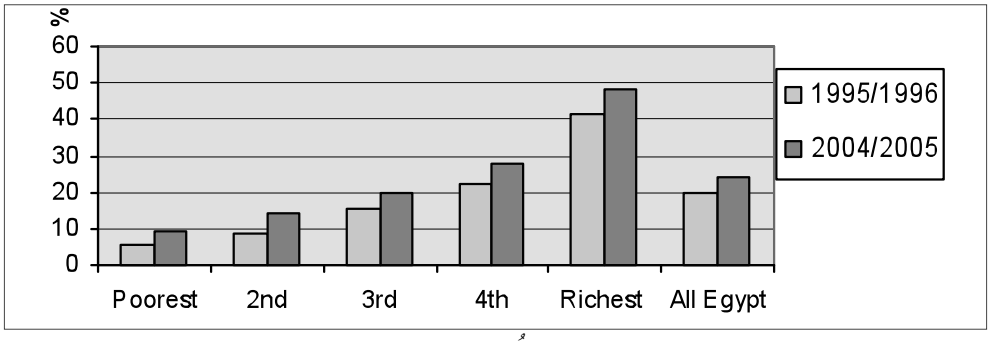

المصدر: تمّ احتساب ذلك من مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS من العام 1996/1995 إلى العام 2005/2004

2. الوصول إلى التعليم العالي بحسب المناطق

تبلغ معدلات الالتحاق أدناها في المناطق الريفيّة عبر مستويات التعليم كافة، وبشكل خاص في المناطق الريفيّة العليا، وتبلغ أعلاها في المناطق العاصميّة. ويصل الفرق إلى ذروته على المستوى الجامعيّ حيث الالتحاق العاصميّ أعلى بنسبة 29% ممّا في المناطق الريفيّة العليا. غير أنّه مع مرور الوقت، هبط عدم المساواة المناطقيّة في الوصول إلى التعليم العالي. وفي كلّ المناطق، ازداد الالتحاق بالجامعة من العام 1996/1995 إلى العام 2006/2005، لكنّ النسبة المئويّة الأعلى للزيادة التي بلغت 35.4% كانت في المناطق الريفيّة الدنيا في مصر، تليها المناطق العاصميّة (14,1%) وأخيرًا المناطق الريفيّة العليا (11,2%).

الجدول 2: معدلات الالتحاق الصافي بحسب المناطق في 1996/1995، وفي 2005/2004

المنطقة	معدل الالتحاق الصافي في 1996/1995			معدل الالتحاق الصافي في 2005/2004		
	التعليم الأساسيّ	الثانويّ	الجامعة	التعليم الأساسيّ	الثانويّ	الجامعة
العاصمة	85.24	63.49	34.36	95.6	65.7	40
الحضريّة الدنيا	84.17	63.3	28.55	95.6	65.4	31.3
الريفيّة الدنيا	80.2	51.7	13.25	93.2	61	20.5
الحضريّة العليا	83.29	59.62	27.76	93.7	62.8	28.7
الريفيّة العليا	69.09	41.5	10.57	85.9	48.7	11.9
كلّ مصر	78.36	53.21	19.74	91.6	59	24.1

المصدر: مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS في 1996/1995 و2005/2004.

الرسم البيانيّ 10: معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم العالي بحسب المناطق في 1996/1995، و2005/2004

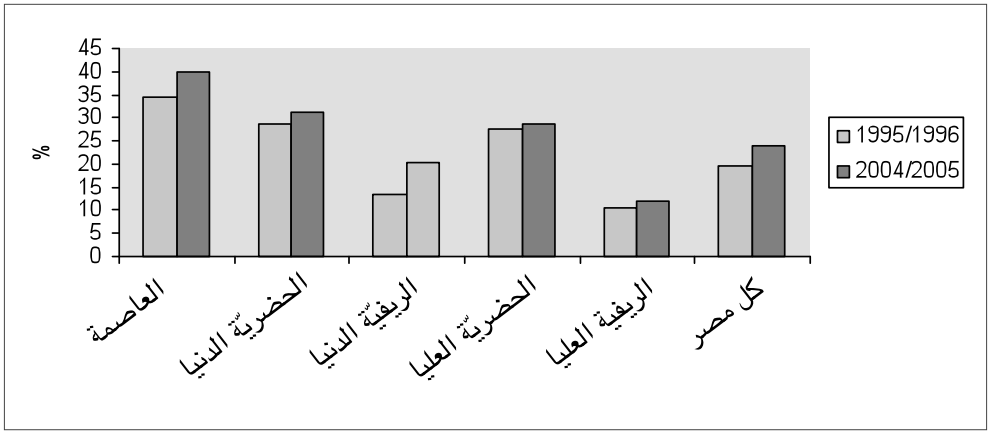

المصدر: تمّ احتساب ذلك من مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS في 1996/1995 و2005/2004.

غالبًا ما يكون الاستمرار في الوصول غير المتساوي بين المناطق الجغرافيّة متعلّقًا بالدخل أكثر منه بأيّ متغيّرات أخرى، كقرب الجامعة أو النوعيّة. وإنّ نِسَب الالتحاق بالجامعة متدنّية بشكل أكبر في محافظات المنية والفيوم وبني سويف والبحيرة، وهي مرتفعة بشكل أكبر في القاهرة والإسكندريّة. ويتوافق ذلك مع نتائج الأبحاث القائلة بأنّه في العام الدراسيّ 2005/2004 كان أكبر عدد من الفقراء من بين كلّ محافظات مصر متواجدًا في محافظة المنية، لتليها محافظة بني سويف والبحيرة (UNDP, 2008).

إنّ التخلّف عمومًا في المناطق الريفيّة ومستويات الفقر العالية الكامنة وراء التفاوت المناطقيّ في الالتحاق قد تشرح أيضًا معدلات الالتحاق غير المتساوية بين الذكور والإناث في المناطق الريفيّة التي يتمّ درسها في القسم التالي. فمع أنّ نِسَب التحاق الجنسين متساوية نسبيًّا عبر المناطق الحضريّة والعاصميّة، فإنّ المناطق الريفيّة تتخلّف وراءهما لجهة التكافؤ بين الجنسين. ومردّ ذلك إلى أنّ الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ يؤثّر إلى حدّ بعيد على المساواة بين الجنسين وعلى نِسَب التحاق الإناث. وبشكل مُحَدَّد، يمكن للثروة أن تزيد من حدّة الثغرات في تعليم الإناث والذكور عند الفقراء (Filmer, 1999). وفي مصر، إنّ النسبة المئويّة للفقراء والقريبين من الفقر أعلى في المناطق الريفيّة العليا، وتزيد بنسبة ثلاثة أضعاف عمّا هي عليه في المناطق العاصميّة (metropolitan).

غير أنّه ما أن تُكمِل الإناث الفقيرات تعليمهنّ الأساسيّ حتّى يُرَجَّح أن يكملن تعليمهنّ أكثر من الذكور، الذين غالبًا ما يتسرّبون في التعليم الثانويّ أو العالي للبحث عن عمل (El Baradei, 2002). وبتعبير آخر، مع أنّ القيود في الدخل قد تجعل التحاق الإناث بالتعليم العالي أكثر تدنّيًا في المناطق الريفيّة، فإنّ النسبة المرتفعة من إكمال الدراسة أو البقاء فيها يمكن أن تعوّض عن هذه النزعة.

الجدول 3: النسبة المئويّة للفقراء والقريبين من الفقر بحسب المناطق

المنطقة	1996/1995	2000/1999	2005/2004
العاصمة	35.6	19.6	18
الحضريّة الدنيا	33.5	27.7	27.2
الريفيّة الدنيا	57.1	42	41.1
الحضريّة العليا	44	28.9	28
الريفيّة العليا	65.3	63.5	64.6
كلّ مصر	51.4	42.6	40.5

المصدر: World Bank, 2008-b

3. الوصول إلى التعليم العالي بحسب الجنسين

يفوق التحاق الإناث التحاق الذكور في التعليم الأساسيّ كمعدّل على مستوى الوطن ككلّ. أمّا في الجامعة، فإنّ التحاق الإناث يتدنّى عن التحاق الذكور بنسبة 0.94%. ومع ذلك، ازدادت نسبة التحاق الإناث بالجامعة بـ19.5% بين العامَين 1996/1995 و2005/2004 مقارنةً بنسبة 16.9% لالتحاق الذكور، مُسَجِّلةً بذلك تقدّمًا ملحوظًا.

الجدول 4: التغييرات في معدل الالتحاق الصافي
بين 1995/1996 و2004/2005 بحسب الجنسين

	التعليم الأساسيّ		التعليم الثانويّ		الجامعة		
	1995/1996	2004/2005	1995/1996	2004/2005	1995/1996	2004/2005	% الزيادة
الذكور	81،34	84،8	54،29	60،63	20،39	24،54	16،9
الإناث	75،16	89،79	52،10	57،22	19،01	23،62	19،5

المصدر: مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS في 1996/1995 وفي 2005/2004

لقد ازدادت معدلات التحاق الإناث في الجامعة بشكل ملحوظ في كل من المناطق الحضريّة والريفيّة في العقد المنصرم. وفي المناطق الريفيّة، وبشكل خاص في المناطق الريفيّة العليا، ماتزال نِسَب التحاق الإناث أقلّ بكثير من نِسَب التحاق الذكور. أما في كلّ المناطق الأخرى فإنّ نِسَب التحاق الإناث بالجامعة هي أقرب إلى نِسَب التحاق الذكور. ومنذ العام الدراسيّ 1996/1995 أيضًا، تحسّن التحاق الإناث بوتيرة أسرع من التحاق الذكور، مِمّا يعني أنّ الثغرة بين الجنسين كانت تضيق في العقد المنصرِم. وفي المناطق الريفيّة العليا، ازداد التحاق الإناث والذكور بالجامعة بنسبة 19% و8% على التوالي، في حين أنّ الالتحاق في المناطق الريفيّة الدنيا ازداد بنسبة 48% و23% على التوالي.

الرسم البيانيّ 11: معدل الالتحاق الصافي بحسب المناطق
والجنسين في 1996/1995 و2005/2004

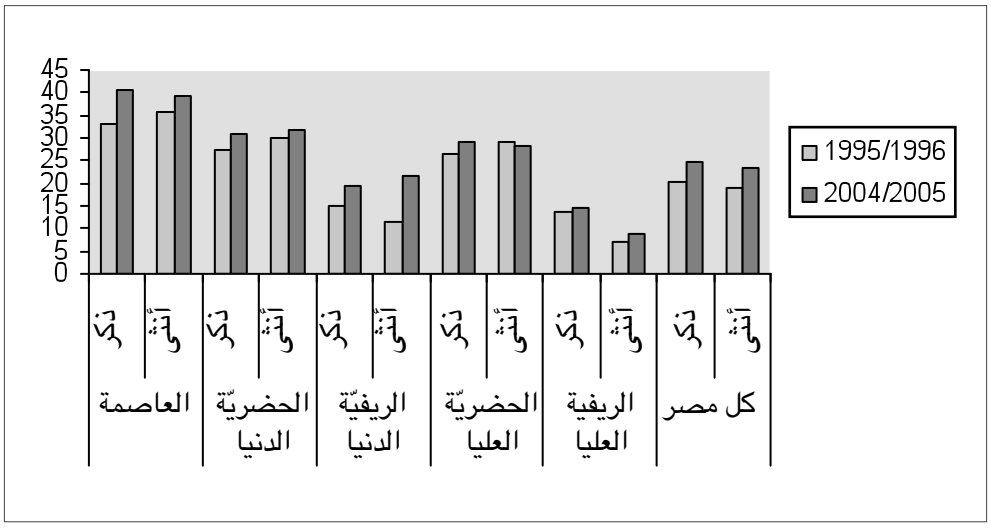

المصدر: تمّ احتساب ذلك من مسح الدخل والإنفاق للأُسَر (HIECS) في 1996/1995 وفي 2005/2004

إنّ التحاق الإناث بالجامعة هو نفسه كالتحاق الذكور عبر محافظات مصر أو أعلى منه في 14 محافظة من أصل 27، وهو أقلّ في المحافظات الريفيّة: الفيوم، وبني سويف، والمنية، وهذه المحافظات تنخفض فيها معدلات الالتحاق عموما كما بينت النتائج السابقة. ان انخفاض معدل التحاق الاناث في المناطق الريفية يعزى إلى معدلات الفقر العالية كما تعزى إلى معوقات ثقافية واجتماعية. على أن الدراسات بينت أن الفقر هو عائق أكبر أمام الإناث بقدر ما أظهرت النتائج أن الإناث من الفئات غير الفقيرة أو الموسرة يتابعن الدراسة بغض النظر عن المنطقة. غير أنّ مستوى التفاوت أكبر في محافظات البحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح.

الرسم البيانيّ 12: معدّل الالتحاق الصافي بالجامعة بحسب الجنسين والمحافظة في 2005/2004

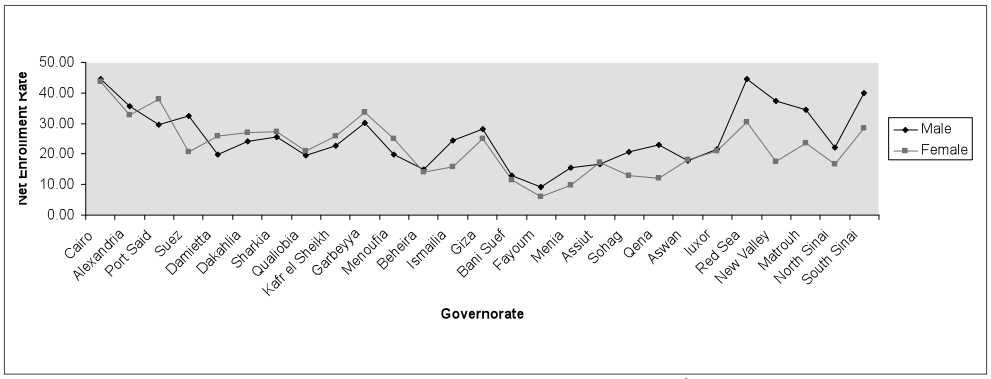

المصدر: مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS في 2005/2004

من بين أخماس السكّان المقسَّمة بحسب الدخل، فإنّ نِسَب التحاق الإناث بالجامعة هي أقلّ بقليل فقط في خمس السكّان الأشدّ فقرًا. وبشكل مثير للاهتمام، يكمن التفاوت الأكبر بين التحاق الذكور والإناث في خمس السكّان الأشدّ ثراء، حيثُ إنّ التحاق الذكور أعلى بنسبة 4.6%. وقد يكون مردّ ذلك إلى أنّ الإناث في مستويات الدخل الفقيرة، يملنَ إلى التسرّب بشكل أقل من الذكور، ما أن يتخطّينَ مرحلة التعليم الأساسيّ (El Baradei, 2002). ومن جهة أخرى، وبسبب التكلفة المرتفعة للفرصة البديلة في التعليم الثانوي والعالي، فإنّ الذكور غالبًا ما يتركون المدرسة بحثًا عن عمل. ولأنّ الذكور في أخماس السكّان ذات الدخل الأعلى لا يخضعون لضغوط كهذه للبحث عن عمل، تبقى نِسَب التحاقهم مرتفعة. وما بين العامَين الدراسيَين 1996/1995 و2005/2004، ازدادت نِسَب التحاق الإناث بالجامعة بوتيرة أسرع من نِسَب التحاق الذكور في أخماس السكّان الثانية والثالثة والرابعة. وإنّ العكس صحيح في أخماس السكّان الأشدّ فقرًا والأشدّ ثراءً حيث ازدادت نِسَب التحاق الذكور والإناث بـ40% و38.8% على التوالي وبـ18.3% و10% على التوالي.

وبشكل عام، يصبح الوصول إلى التعليم العالي متساويًا بدرجة أكبر للذكور والإناث، مع بعض الاستثناءات البسيطة. ويسجّل ذلك تحسّنًا كبيرًا عن مستويات عدم المساواة بين الجنسين في الماضي، كما يشير إلى اهتمام الإناث المتزايد بالتعليم العالي.

الرسم البيانيّ 13: نسبة الالتحاق الصافي بحسب الجنسين وأخماس السكّان المقسَّمة بحسب الدخل في 1995/1996 و2004/2005

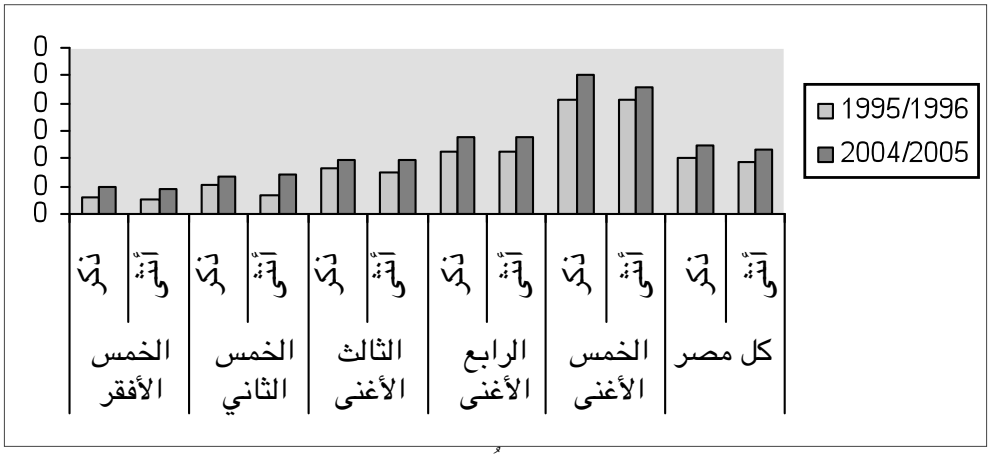

المصدر: تمّ احتساب ذلك من مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS في 1996/1995 و2005/2004

بينت نتائج البحث الرئيسيّة في هذا القسم:

- أن الوصول إلى التعليم العالي غير متساوٍ إلى حدّ بعيد في ما بين مجموعات الدخل. يبلغ معدل الالتحاق بالتعليم العالي 47.95 في خمس السكّان الأشدّ ثراءً و9.07% في خمس السكّان الأشدّ فقرًا. وأهمّ ما في الأمر أنّ عدم المساواة هذا ازداد أيضًا في الفترة الممتدّة ما بين 1996/1995 و2005/2004.
- ليس الالتحاق بالتعليم العالي متساويًا بين المناطق، إذ تستمرّ المناطق العاصميّة والحضريّة بالتمتّع بنسبة التحاق بالتعليم العالي أكبر مِمَا في المناطق الريفيّة. وإنّ للمناطق الريفيّة العليا أقلّ نِسَب التحاق بالجامعة (أقلّ بـ29% من نِسَب الالتحاق في المناطق العاصميّة، مِمّا يشير إلى علاقة متبادلة بين نماذج الالتحاق المناطقيّة ومستوى الفقر والتنمية). غير أنّ عدم المساواة هذه قد تدنّت في الفترة الممتدّة ما بين 1996/1995 و2005/2004.
- تحسّنت نِسَب التحاق الإناث بالتعليم العالي عبر معظم أخماس السكّان المقسّمة من حيث الدخل وكلّ المناطق منذ 1996/1995. ويتواجد التفاوت الأكبر في خمس السكّان الأشدّ ثراء وفي المناطق الريفيّة. وإنّ التفاوت الأكبر بين التحاق الذكور والإناث بالتعليم العالي يكمن في المناطق الريفيّة العليا بشكل خاص.

سادسًا: أسباب عدم المساواة في الوصول إلى التعليم العالي في مصر

يمكن الاستنتاج أنّه مع أنّ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في مصر قد ازدادت على مدى السنوات الماضية، فإنّ نسبة عدم المساواة في الوصول إلى التعليم العالي قد ازدادت هي أيضًا. ويبيّن التحليل السابق أنّ الطلاّب المتحدّرين من عائلات فقيرة و/أو مناطق ريفيّة محرومون من قِبَل نظام التعليم

العالي في مصر. وثمّة أسباب عديدة للوصول غير المتساوي إلى التعليم العالي في ما بين مجموعات الدخل والمناطق. نقوم أدناه باستكشاف عدد منها بإيجاز.

إنّ السبب الرئيسيّ الكامن وراء استثناء مجموعات الدخل المتدنّي من التعليم العالي هو النوعيّة الرديئة عمومًا عبر كلّ مستويات التعليم. فمنذ أن اتُّخِذَ القرار بتوسيع نظام التعليم وجعل التعليم مجانيًّا، صارت المدارس والجامعات المصريّة مكتظة. كما أنّ الإنفاق الحكومي على التعليم في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كان متدنّيًا جدًّا. وكنتيجة لذلك لم يتمّ تشييد ما يكفي من المدارس والجامعات. وشهد النظام بكامله تدهورًا هامًا لجهة البنية التحتيّة ونوعيّة التعليم معًا. ماتزال الحكومة تكافح لعكس الضرر الذي لحق بنظام التعليم في السنوات السابقة.

تؤثّر النوعيّة الرديئة على الفعاليّة الداخليّة والخارجيّة معًا لمؤسسات التعليم العالي. إنّ أحد مؤشّرات الفعاليّة الداخليّة هو نسبة الطلاّب إلى الأساتذة المرتفعة جدًّا. وإنّ متوسّط النسبة عبر 24 حقلاً دراسيًّا هي 77.25:1 (Abdel Hameed, 2007). في حين أنّ لكلّيات الطبّ النسبة الأدنى بقدر 8:1 فإنّ لكليّات الحقوق نسبة تنذر بالخطر وقدرها 321:1. إنّ الإنفاق على الطالب الواحد هو مؤشّر آخر على النوعيّة الداخليّة، غير مباشر وشائع الاستخدام. فمصر تنفق متوسّط 413 على الطالب الواحد، وهو مبلغ متدنٍّ جدًّا خاصة عندما نقارنه ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، التي تنفق ما يفوق الـ10،000 على الطالب الواحد (Lewis, 2008).

الرسم البيانيّ 14: التعليم الجامعيّ: الإنفاق على الطالب الواحد
(الأسعار الثابتة في العام 2004، بالدولار الأميركيّ)

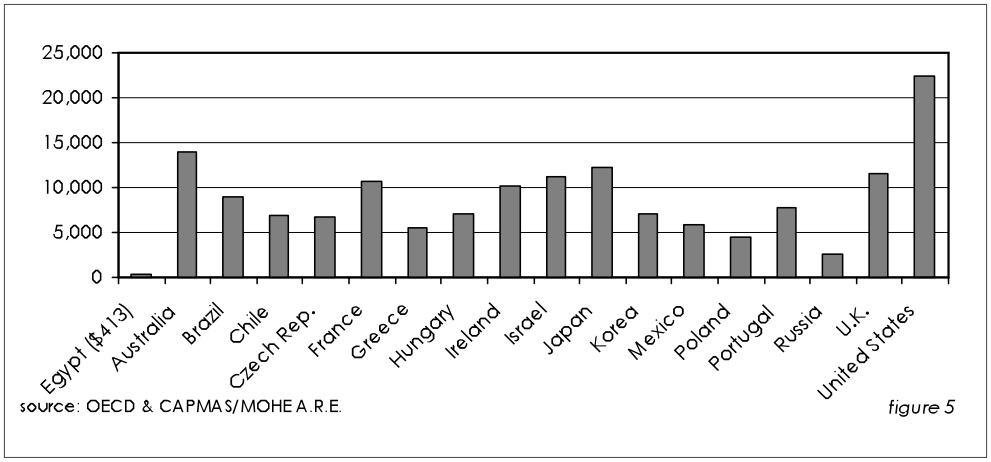

المصدر: (Lewis, 2008)

تنعكس الفعاليّة الخارجيّة لنظام التعليم العالي بشكل تَزاوُج غير ملائم بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل. وكما هو مُبَيَّن في الرسم البياني 16، يؤلّف خرّيجو التعليم العالي 33% من العاطلين عن العمل في مصر مقارنةً بـ15% من الذين يعملون.

الرسم البيانيّ 15: العمالة والبطالة في مصر بحسب المستوى العلميّ، 2007

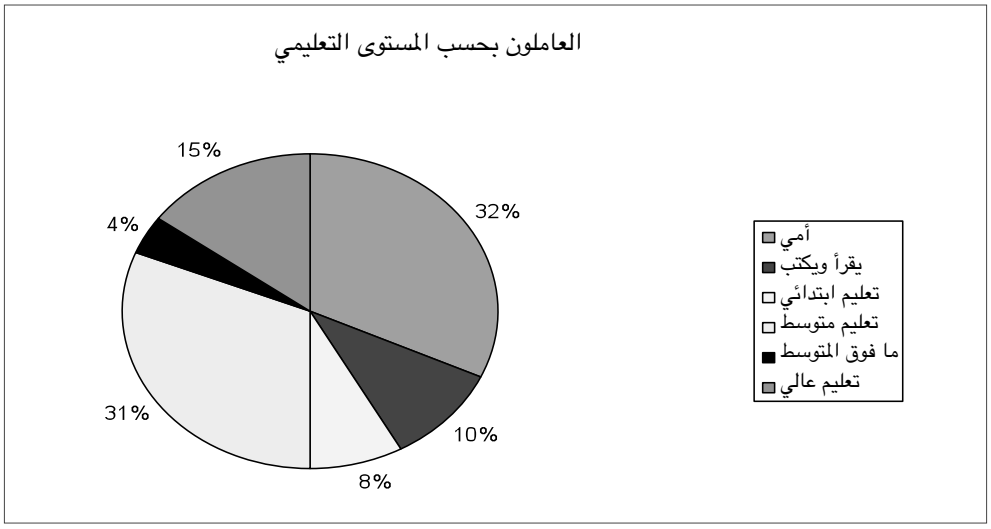

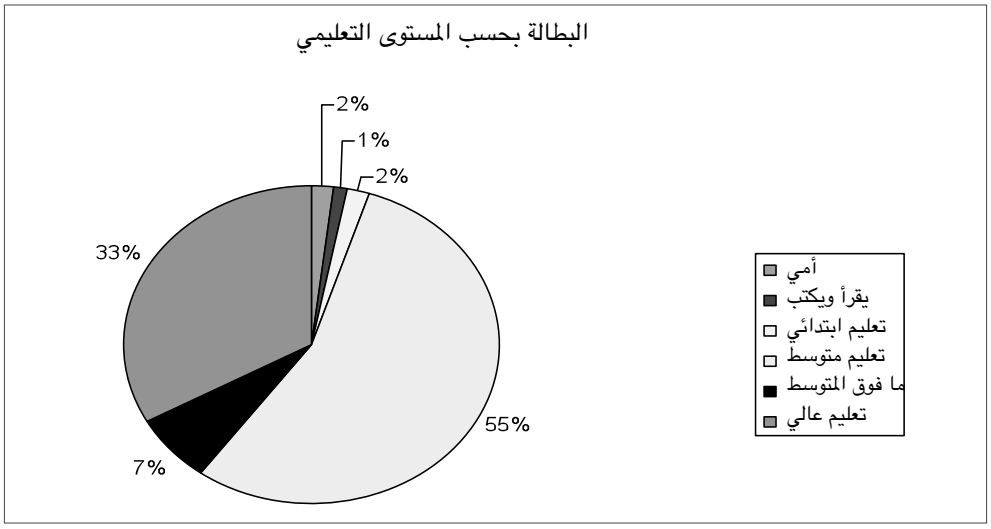

المصدر: مسح فريق سوق العمل المصريّ 2008

في حين أنّه يمكن عزو اللاتكافؤ في الوصول إلى النوعيّة الرديئة في كلّ مستويات التعليم، فإنّ النوعيّة الهابطة للتعليم العالي تشكّل تهديدًا خاصًا لتنافسيّة الأمة. ففي مؤشّر التنافسيّة العالميّة (Global Competitiveness Index)، نجد أنّ ترتيب مصر لجهة نوعيّة نظام التعليم تحت باب التعليم العالي والتدريب قد ساء تدريجيًّا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. فجاءت مصر في المرتبة 106 من أصل 128 بلدًا في العام 2007، وفي المرتبة 119 من أصل 131 بلدًا في العام 2008، وأخيرًا في المرتبة 125 من أصل 134 بلدًا في العام 2009.

إنّ تدهور النوعيّة تسبّب به أ) المستويات المتناقصة للإنفاق الحكوميّ الفعليّ على الطالب الواحد و ب) سوء تخصيص الإنفاق العام على التعليم العالي.

لقد عانى نظام التعليم العالي من نقص في الموارد الماليّة قبل التسعينيات من القرن الماضي بكثير، وهو التاريخ الذي ازداد عنده الإنفاق العام على التعليم العالي بشكل هام. ومن الجدير ذكره أنّ التدهور الذي تمّ في الثمانينيات من القرن الماضي يستمرّ في التأثير على نوعيّة نظام التعليم لغاية اليوم. وبالرغم من أنّه بين العامَين 1998 و2006 ازدادت الموازنة الإجماليّة للتعليم العالي في مصر بنسبة 24% فعليًّا، فإنّ الإنفاق الفعليّ على الطالب الواحد تدنّى بنسبة 8% تقريبًا.

الرسم البيانيّ 16: الإنفاق الحكوميّ الخام مقابل الإنفاق الحكوميّ الفعليّ على الطالب الواحد

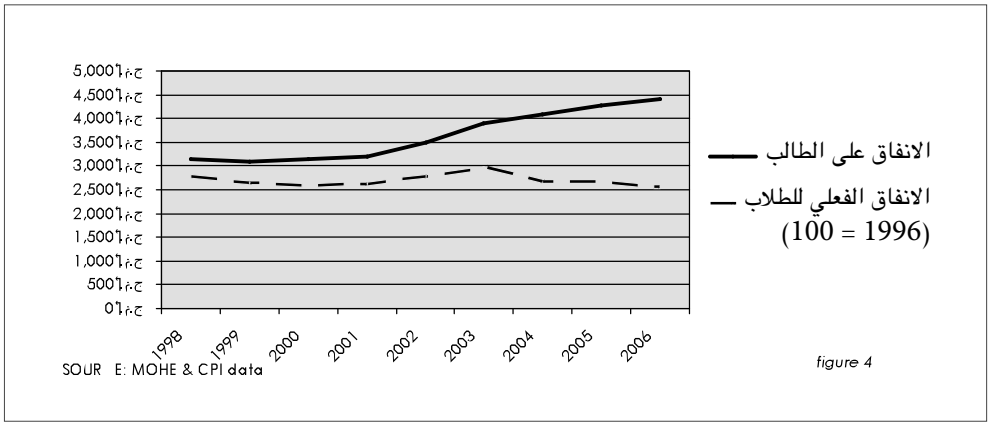

المصدر: وزارة التعليم العالي ومعطيات مؤشّر الأسعار الاستهلاكيّة

يشكّل سوء تخصيص الموارد سببًا آخر لرداءة نوعيّة التعليم العالي في مصر. أوّلاً، ثمّة انحياز قويّ للنفقات الجارية وبشكل خاص للرواتب والأجور. وبلغ سوء التخصيص ذروته في العام 2002/2001 عندما حصلت الرواتب والأجور على نسبة 64.92% من الإنفاق العام على التعليم العالي، وحصلت نفقات أخرى جارية 18.83% في حين أنّ النفقات الرأسماليّة أو نفقات الاستثمار تلقّت 15.82% فقط. وفي العام 2005/2004، شكّلت الرواتب والأجور نسبة 63.6% من الإنفاق الحكومي، ونفقات جارية أخرى 16.25% في حين أنّ النفقات الرأسماليّة أو نفقات الاستثمار حصلت على 19.61%. وما بين العامين 1996/1995 و2005/2004، ازدادت الرواتب والأجور بنسبة 8.8% مقارنة مع زيادة 5.9% في نفقات الاستثمار.

الرسم البيانيّ 17: الإنفاق العام المخصص للتعليم العالي، ما بين 1995/1996 و2004/2005

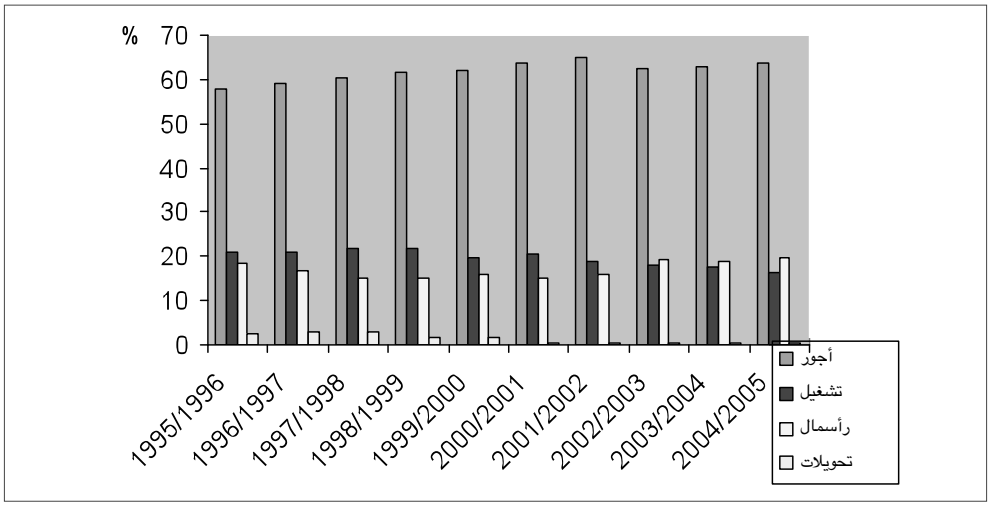

المصدر: Abdel Hameed, 2007

ثانيًا، تذهب في مصر حصة الأسد من الرواتب والأجور إلى هيئة الموظفين غير الأكاديميّين. في العام 2007/2006، كانت النسبة بين الأكاديميّين وغير الأكاديميّين 1:1،07. وهي نسبة أفضل من السنوات الماضية، لكنّها ماتزال مرتفعة. وينجم عن ذلك أنّ الدفع لأساتذة الجامعات في مصر متدنٍّ وتحفيزهم سيِّئ، مِمّا يشكّل خطرًا على نوعيّة التعليم (World Bank, 2007). وقد أدّى أيضًا النقص في الإنفاق على الاستثمار إلى أمكنة تعليم غير ملائمة، بما فيها الأصول والصيانة والبنية التحتيّة. ويتسبّب ذلك بإشكاليّة بشكل خاص في كليّات العلوم والهندسة والطبّ حيثُ تكون معدّات المختبرات ذات التكنولوجيا العالية أساسيّة لتعليم ذي نوعيّة عالية.

ثالثًا، ليست نفقات الحكومة على التعليم فقط غير متساوية عبر مراحل التعليم، بل أيضًا بين الجامعات. فقد بيّنّا سابقًا أنّ المناطق الريفيّة، بشكل خاص في الجنوب، تحظى بالنِسَب الأقلّ من الالتحاق بالتعليم العالي. فضلاً عن كونها فقيرة، إنّ عاملاً ممكنًا للالتحاق المتدنّي في هذه المناطق هو التوزيع الجغرافيّ للموارد والتسهيلات. يلتحق بجامعة القاهرة 16% من الطلاّب الجامعيّين ومع ذلك تتلقّى 20،1% من الموازنة الحكوميّة للجامعات. إنّ جامعتَي عين شمس والإسكندريّة، وهما واقعتان في مدن عاصميّة، تتلقّيان 16،2% و11% من الموازنة على التوالي. وعلى عكس ذلك، إنّ الجامعات الريفيّة في طنطة، وزقازيق وحلوان تتلقّى كلّها نسبة مئويّة من الموازنة الحكوميّة أقلّ من النسبة المئويّة للطلاّب الملتحقين بها. ويمكن أن يعني التمويل المحدود بشكل أكبر للجامعات في المناطق الريفيّة نوعية أكثر رداءة، وتكاليف أعلى غير متعلّقة بالأقساط، ومعدّل عائد خاص أقلّ للفقراء (El Baradei, 2007). تنعكس نوعيّة نظام التعليم الرديئة على الإنفاق الأسَريّ المرتفع على التعليم، وعلى العائدات الخاصة المتدنّية للتعليم، وعلى الطلب المتزايد على الإنسانيّات. ونقوم أدناه باستكشاف كلّ من هذه الأمور بتفصيل أكبر.

1. الإنفاق الأُسَريّ المرتفع على التعليم

بالرغم من أنّ التعليم مجانيّ فإنّ الإنفاق الأسريّ على التعليم قد ازداد منذ الثمانينيات من القرن الماضي. هذا الإنفاق المتنامي على التعليم مردّه إلى الزيادات في المصروفات المدرسيّة والتدريس الخصوصيّ فضلاً عن نفقات أخرى متعلّقة بالتعليم كالكُتُب، والزيّ المدرسيّ، والتجهيزات المدرسيّة. وقد ازداد فعليًّا الإنفاق على الأقساط والتدريس الخصوصيّ بشكل خاص وبثبات كحصة من الإنفاق الأسريّ.

وفقًا لمعطيات مسح الدخل والإنفاق للأُسَر HIECS في العام الدراسيّ 2005/2004، يذهب 8% من إجمالي إنفاق الأسرة المصريّة المتوسّطة على التعليم. ويتغيّر الرقم بقوة بحسب أخماس السكّان المقسّمة بحسب الدخل. فينفق خمس السكّان الأشدّ ثراء على التعليم سبع مرّات تقريبًا أكثر من خمس السكّان الأشدّ فقرًا. وكحصة من الإنفاق الأسريّ، ينفق على التعليم خمسا السكّان الأشدّ فقرًا والأشدّ ثراء حوالى 4،8% و11،8% على التوالي. وطوال العقد المنصرِم، تضاعفت تكاليف التعليم في الأُسَر. وفي العام الدراسيّ 1996/1995، أنفقت الأسرة المتوسّطة 498،4 جنيهات مصريّة على التعليم مقارنةً بـ1051 جنيهًا مصريًّا في العام الدراسيّ 2005/2004. ويمكن أن تكون التكاليف المتنامية للتعليم مانعة أو رادعة بالنسبة إلى الكثير من العائلات المصريّة الفقيرة. وكنتيجة لذلك، من الشائع بين أفراد خمس السكّان الأشدّ فقرًا أن يلتحقوا بالتعليم الأساسيّ فحسب. وإنّ ذلك لسبب مبكر جدًّا للوصول غير المتساوي إلى التعليم العالي.

يشكّل التدريس الخصوصيّ عائقًا بارزًا – خصوصًا في المرحلتين الإعداديّة والثانويّة حيث تصل تكاليف التدريس إلى الذروة عبر كلّ أخماس السكّان المقسّمة بحسب الدخل. وثمّة اختلاف كبير في مقدار الإنفاق على التدريس الخصوصيّ ما بين خمسي السكّان الأشدّ ثراء والأشدّ فقرًا. فبحسب اللّيثيّ (El Laithy, 2006) «ينفق خمس السكّان الأشدّ ثراء حوالى ستّ مرّات أكثر من خمس السكّان الأشدّ فقرًا على التدريس الخصوصيّ، ومع ذلك يمثّل التدريس الخصوصيّ 19% من الإنفاق على التعليم في خمس السكّان الأشدّ ثراءً، مقارنة بـ24% في خمس السكّان الأشدّ فقرًا». وفضلاً عن ذلك، ينفق الفقراء حصة أكبر من دخلهم على الكتب، والنقل والمصروفات المدرسيّة في حين أنّ العائلات الأكثر غنى تنفق حصة أكبر على التدريس والساعات الخصوصيّة. وإنّ الأطفال المتحدّرين من أُسَر ذات دخل متدنٍّ محرومون لجهة قبولهم في المدارس الثانويّة والجامعة، لأنّهم يحظون بنسبة أقل من التدريس الخصوصيّ. وإنّ أغلبيّة الطلاّب المتحدّرين من أُسَر ذات دخل متدنٍّ لا يحقّقون الحدّ الأدنى من العلامات التي تؤهّلهم لنيل درجة في الثانويّة العامة، من جرّاء تكاليف التدريس المرتفعة في المراحل الإعداديّة. وبدلاً من ذلك، يتمّ توجيههم إلى المدارس التقنيّة والمهنيّة التي تموّلها الحكومة.

الجدول 5: المعدّل الوسطيّ للتدريس الخصوصيّ وتدريس المجموعات بحسب مستويات التعليم وأخماس السكّان (بالجنيه المصريّ)، 2005/2004

	خمس السكّان الأشدّ فقرًا	الثاني	الثالث	الرابع	خمس السكّان الأشدّ ثراء	كلّ مصر
الابتدائيّ	34,45	69,03	94,11	133,73	211,08	97,11
الإعداديّ	57,89	106,53	156,42	232,98	445,91	177,87
الثانويّ	74,71	174,98	268,02	425,33	1114,85	427,15

الجامعة	0,82	1,73	5,79	20,72	175,07	42,43
كلّ المستويات	79,16	185,81	267,56	389,9	820,8	344,85

المصدر: الليثيّ (El Laithy, 2006)

أطلقت وزارة التعليم المصريّة برنامج التعليم التقنيّ والمهنيّ لتخفّض من الضغوط على الالتحاق بالمدارس الثانويّة. مذ ذاك تم توجيه الطلاّب ذوي الأداء المتدني في امتحانات الإعداديّة، إلى التعليم المهنيّ/التقنيّ. ويُعتَبَر التعليم المهنيّ في مصر أقلّ شأنًا بكثير من الشهادة الثانويّة العامة أو الجامعيّة. وقد انتُقِدَ التعليم المهنيّ في مصر بدرجة كبيرة للمخططات الدراسية غير المناسبة، ولأمكنة التعليم غير الملائمة، ولمستويات الطلاّب المتدنّية للغاية (Abdel-latif et al, 2006). يتابع حوالى 60% من الطلاّب الثانويّين في مصر شهادات مهنيّة، وهي نسبة عالية مقارنةً بالبلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا. ويُثبِت البحث أنّ معظم الطلاّب الذين يتابعون تعليمًا مهنيًّا يتحدّرون من أُسَر ذات دخل متدنٍّ، وأنّ المحافظات الأشدّ فقرًا تضمّ نسبة مئويّة من الطلاّب المهنيّين أعلى مِمّا في المناطق الأشدّ ثراءً (ETF, 2005). وفي الواقع، يشكّل الطلاّب الفقراء 55% من نسبة الالتحاق بالمدارس التقنيّة، مقارنةً بـ37% من نسبة الالتحاق بالمدارس الثانويّة العامة (El Baradei, 2001). وإنّ الكثير من هؤلاء الطلاّب هم أيضًا من الإناث.

عندما يتوجّه الطلاّب إلى التعليم المهنيّ، بعضهم يستوفي الحدّ الأدنى من متطلّبات القبول في الجامعة. غير أنّ بعضهم يلتحق بالمعاهد التقنيّة العليا بدلاً من الكليّة. ويعتبرالتمويل غير الملائم هو أحد أسباب فشل التعليم المهنيّ والتقنيّ عمومًا. فالمدرسة المهنيّة تكلّف ما بين 10 إلى 15% أكثر من الثانويّة العامة لكنّها تتلقّى المقدار نفسه من الإنفاق الحكوميّ (El Baradei, 2003). وينتج من ذلك أنّ المال غير متوفّر بما يكفي لتحسين المعدّات، والتزويد بالتدريب على التعليم، وتحديث المنهج ليعكس التطوّرات الجديدة في شتّى الحقول.

وأخيرًا، إنّ تكاليف التدريس الخصوصيّ تتسبّب هي أيضًا بإشكاليّة في المستوى الثانويّ الذي يحدّد الوصول إلى الجامعة. فأولئك الذين يحظون بالقبول في مدارس الثانويّة العامة، يكون حسن الأداء في امتحان الثانويّة العامة النهائيّ (اللازم لنيل درجة الثانويّة)، يتعلق مرّة أخرى بالقدرة على دفع كلفة الدروس الخصوصيّة. ومع أنّ النظام مبنيّ مبدئيًّا على الاستحقاق، فإنّ العائلات الفقيرة غير القادرة على تأمين تدريس خصوصيّ ذي نوعيّة جيّدة، محرومة إلى حدّ بعيد لجهة الحصول على القبول في الجامعة. وكنتيجة لذلك، بات الوصول إلى التعليم الثانويّ العام وإلى الجامعة وقفًا على الإنجاز الأكاديميّ وعلى دخل العائلة أيضًا.

2. الإنفاق الأسريّ على التعليم العالي

مع أنّ التعليم العالي مجانيّ، فإنّ تكاليف الأسرة عليه قد ازدادت عليه أكثر حتّى مِمّا على التعليم الابتدائيّ والثانويّ. وما بين العامَين 1995 و2000، ازداد الإنفاق على التعليم العالي بنسبة 38،9%. معظم هذه الزيادة تتعلّق بالحاجة المتزايدة إلى التدريس الخصوصيّ وإلى صفوف إضافيّة في مستوى التعليم العالي. ومن المُرَجَّح أنّ الإنفاق سيستمرّ في الازدياد فيما تتدهور نوعيّة التعليم.

الجدول 6: التغيير في الإنفاق الأسريّ على التعليم العالي ما بين 1995/1996 و1999/2000

السنة	الإنفاق على التعليم العالي
1996/1995 (الجنيه المصريّ بالسعر الجاري)	246.9
2000/1999 (الجنيه المصريّ بالسعر الثابت في 1996/1995)	343
النسبة المئويّة للتغيير	38.90%

المصدر: World Bank, 2002b

ليس بمقدور الجميع أن يؤمّنوا الصفوف الإضافيّة المُكلفة التي يتطلّبها نظام التعليم العالي المصريّ. وإنّ مستوى الإنفاق الخاص على التعليم العالي يزداد نسبيًّا وبالمطلق، في أخماس السكّان ذات الدخل الأعلى. ففي العام 2005/2004 أنفق خمس السكّان الأشدّ ثراءً على التعليم العالي 75% من إنفاقهم الأسريّ على التعليم، مقارنةً بـ1.8% فقط في خمس السكّان الأشدّ فقرًا. وأنفق خمس السكّان الأشدّ ثراءً أيضًا حوالى 200 مرّة أكثر على تكاليف التدريس الخصوصيّ وحده (أنظر الجدول 7). وتشكل تكاليف التعليم غير المباشرة هذه المرتفعة والمتزايدة عائقًا كبيرًا بالنسبة إلى الكثير من الأسر ذات الدخل المتدنّي، مِمّا يؤدّي إلى نِسَب التحاق بالتعليم العالي غير متماثلة.

الجدول 7: توزيع الإنفاق الأسريّ على التعليم العالي بحسب أخماس السكّان المُقَسَّمَة من حيث الدخل في العام الدراسيّ 2005/2004

أخماس السكّان بحسب الدخل	% للإنفاق الإجماليّ على التعليم العالي
الأشدّ فقرًا	1.788
الثاني	3.621
الثالث	6.268
الرابع	13.244
الأشدّ ثراءً	75.079

المصدر: تمّ احتساب ذلك من مسح الدخل والإنفاق للأُسَر (HIECS) في 2005/2004

الرسم البيانيّ 18: توزيع الإنفاق الأسريّ على التعليم العالي بحسب أخماس السكّان المُقَسَّمَة تبعا للدخل في العام الدراسيّ 2005/2004

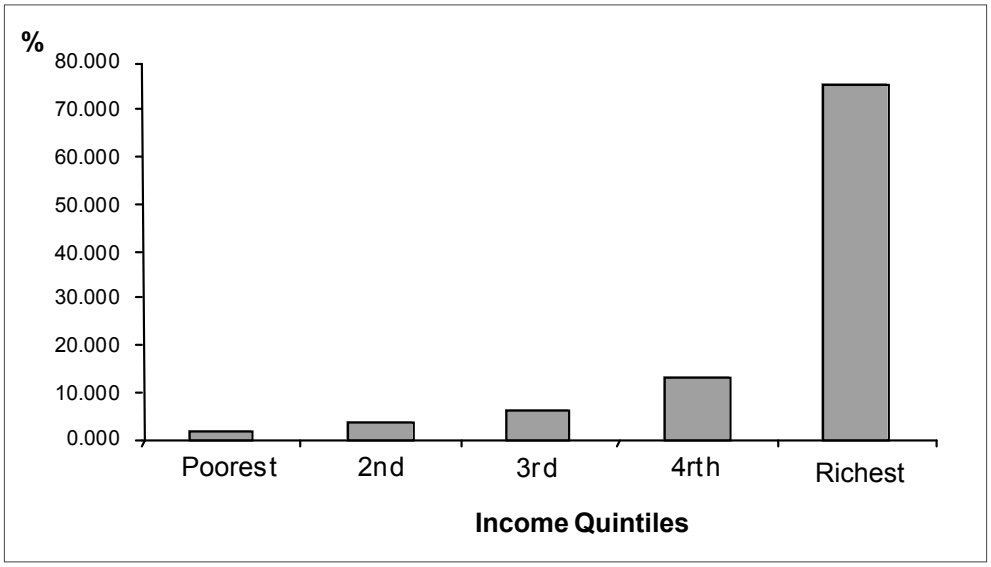

المصدر: الجدول 7

3. معدّلات العائد الخاص على التعليم العالي متدنّية

من جرّاء النوعيّة الرديئة والتكاليف المرتفعة للتعليم، تبقى معدّلات العائد الخاص متدنّية جدًّا. ففي العام 2000/1999، كان متوسّط معدّل العائد من التعليم الأساسيّ والثانويّ والجامعيّ 3.39%- و0.67% و7.1% على التوالي. ومع أنّ معدّلات العائد ازدادت بين 1995 و2000 إلى 11%- و2% و8% على التوالي، فإنّ هذه النِسَب ماتزال متدنّية جدًّا مقارنةً بالبلدان الأخرى، وبشكل خاص بالنسبة إلى التعليم الجامعيّ حيث يبلغ معدّل العائد عادةً ما بين 10 و12% ويمكن أن يصل إلى 30 أو 40% (El Baradei, 2003).

الجدول 8: معدّل العائد الخاص على التعليم في مصر ما بين 1995 و2000

	1995/1996	1999/2000
التعليم الأساسيّ	3,39 -	0,11 -
الثانويّ	0,67 -	2
الجامعة وما بعدها	7,1	8

المصدر: El Baradei. 2003 p. 9

تتسبّب بمعدّلات العائد المتدنّية نوعيّة التعليم الرديئة فضلاً عن تكاليف التعليم المتزايدة. وإنّ تكلفة ضياع الفرصة جزءٌ مهمّ من هذه التكاليف. وفي مصر، فإنّ تكلفة الفرصة البديلة للتعلّم مرتفعة جدًّا

بالنسبة إلى الكثير من الراشدين الشباب الذين يعملون ليساهموا في دخل الأسرة. وبلغ متوسّط الإيرادات الضائعة بالنسبة إلى طلاّب الجامعة 11780.97 جنيهًا مصريًّا في العام 2000 (El Baradei, 2003).

الجدول 9: الإيرادات الضائعة بحسب المستوى التعليمي (بالجنيه المصريّ)، في 1995/1996 و1999/2000

	1995/1996	2000/1999	% للزيادة
الأساسيّ (أمّيّ)	10497,4	8672	(-18)
الأساسيّ	9245,8	10894,7	17,8
الثانويّ	5871,8	6882,5	17,2
الجامعة	8974,7	11781	31,1

المصدر: El Baradei, 2003 p. 22

حتى بعد التخرّج، إنّ سوء التوافق السائد بين حاجات سوق العمل ومخرجات التعليم يعني أنّ إيجاد عمل يمكن أن يشكّل عائقًا آخر. ويدعم ذلك أنّ نسبة 90% من السكّان العاطلين عن العمل تقع في فئة الباحثين عن عمل للمرّة الأولى. ووفقًا لمسح الدخل والإنفاق للأُسَر (HIECS) في 2004، يُحتَسَب الشباب العاطل عن العمل بنسبة 70% من البطالة الإجماليّة. ووفقًا لإحدى الدراسات، كان للتعليم الجامعيّ معدّل عائد خاص تخطّى الـ10% في العام 1988 قبل أن يهبط بشكل هام في العام 1998. وفي العام 2006، كان معدّل العائد حوالى 8.5% (Said, 2007).

4. الطلب المتزايد على الإنسانيّات إزاء العلوم

إنّ آخر حصيلة بارزة لرداءة نوعيّة التعليم العالي في مصر هي النقص الكبير في عدد الملتحقين بحقول العلوم والهندسة. إنّ فروع الدراسة هذه غالبًا ما تستغرق وقتًا أطول لدرسها – مثلاً خمس سنوات لدرجة في الهندسة أو الصيدلة وسبع سنوات لدرجة في الطبّ. وثمّة تكاليف تعليميّة أكبر مرتبطة بالكُتُب والمواد والتدريس الخصوصيّ. وفضلاً عن ذلك، إنّ مجموع النقاط في الثانويّة العامة التي يحتاجها الطالب ليحظى بالقبول في كليات العلوم والهندسة مرتفع جدًّا – ومعظم الطلاّب الذين يحقّقون مجموع النقاط هذا يعتمدون على التدريس الخصوصيّ المُكلِف في المستوى الثانويّ. وينتج من ذلك أنّ أقلّيّة من الطلاّب – 24% فقط – يتخرّجون من هذه الحقول ذات الأهمية من أجل النمو التكنولوجيّ والقدرة الابتكاريّة. ويبيّن الرسم البيانيّ أدناه أنّ النسبة المئويّة للخرّيجين من العلوم والتكنولوجيا في مصر هي أقلّ من متوسّط البلدان ذات الدخل المتوسّط وأقلّ بكثير من متوسّط بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة.

الرسم البيانيّ 19: طلاّب التعليم العالي المُلتَحقون بحقول علميّة إزاء الطلاّب المُلتحقين بحقول غير علميّة

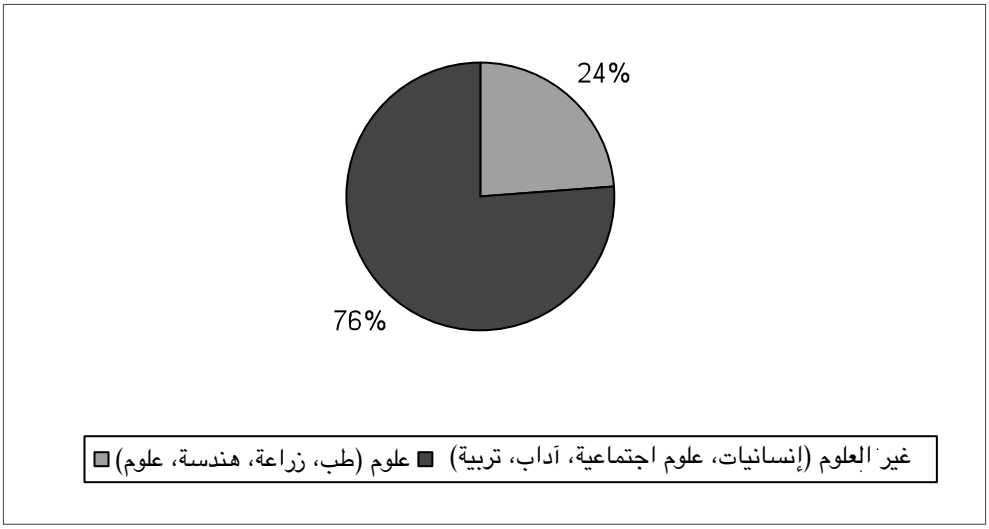

المصدر: عبد الحميد 2007

سابعًا: التنافسيّة في نظام التعليم العالي المصريّ

يُعَرِّف «تقريرُ التنافسيّة العالميّة» التنافسيّة على أنّها «تلك المجموعة من العوامل والسياسات والمؤسسات التي تحدّد مستوى الإنتاجيّة في بلد ما والتي تحدّد بالتالي مستوى ازدهاره» (WEF, 2008). إنّ مؤشر التنافسية العالميّة، الذي طوّره البروفسور كزافييه سالا إي مارتين Xavier Sala-i-Martin في العام 2004، يسعى إلى تجميع المتغيّرات التي تؤثّر على الإنتاجيّة الوطنيّة بغية خلق مقياس يتمّ من خلاله تقييم أداء البلدان ومقارنته. وهو يجمع العوامل الاقتصاديّة الصغرى والكبرى في ما يُعرَف بأركان التنافسيّة الـ12[3]. ويشمل كلّ ركن عددًا من المتغيّرات الفرعيّة (البالغ عددها الإجماليّ 113) ويتمّ تثقيلها وفقًا لمستوى التطوّر في البلدان.

في تقرير التنافسيّة العالميّة في العام 2009/2008، حلّت مصر في المرتبة 81 من أصل 134 بلدًا لجهة تنافسيّتها العالميّة. ويمثّل ذلك هبوطًا هامًا منذ العام 2007/2006 حيث حلّت مصر في المرتبة 65 من أصل 128 بلدًا وفي العام 2008/2007 حيث حلّت في المرتبة 77 من أصل 131 بلدًا. وكان أداء مصر مختلفًا عبر كلّ ركن من الأركان الـ12 التي تشكّل مؤشّر التنافسيّة العالميّة. ومن الأسباب الأساسيّة للهبوط هي رداءة أداء مصر في الأركان الثلاثة الآتية: فعاليّة سوق العمل، استقرار الاقتصاد الكلّيّ، والتعليم العالي والتدريب، حيث حلّت مصر في المرتبة 134 و125 و91 على التوالي من أصل

[3] إنّ الاركان الـ12 هي: المؤسسات، البنية التحتيّة، الاقتصاد الكلّيّ، الصحة والتعليم الابتدائيّ، التعليم العالي والتدريب، فعاليّة السوق، الجهوزيّة التكنولوجيّة، فعاليّة سوق العمل، فعاليّة السوق الماليّة، حجم السوق، التجديد، وتطوّر الأعمال.

134 بلدًا. وقد شهد التعليم العالي والتدريب الدرجة الأكبر من التدهور بهبوط الترتيب 11 موقعًا بالنسبة إلى العام المنصرم.

وسلّط التقرير الضوء على أنّ الموارد البشريّة الضعيفة هي العائق الأكبر بالنسبة إلى تنافسيّة مصر. ففي التعليم العالي والتدريب حلّت مصر في المرتبة 91 من أصل 134 بلدًا، تمامًا بعد بلدان كالمغرب والبيرو وكينيا. وبشكل مُحَدَّد، حلّت في المرتبة 125 لجهة نوعيّة نظام التعليم و92 لجهة الالتحاق بالتعليم العالي. وقد ساء تدريجيًّا أداء مصر في هذا الركن منذ العام الدراسيّ 2006/2005 حيث حلّت في المرتبة 62 من أصل 117 بلدًا. ومن البارز أيضًا التدهور السريع في نوعيّة تعليم الرياضيّات والعلوم التي يقيسها المؤشّر على حِدَة. وقد هبط هذا المتغيّر بمقدار 10 مواقع كلّ سنة لتصل إلى 116 من أصل 134 بلدًا في العام 2009/2008.

الجدول 10: التنافسيّة وترتيب التعليم العالي والتدريب في الأعوام 2006 إلى 2009

	2006/2007 من أصل 128	2007/2008 من أصل 131	2008/2009 من أصل 134
التنافسيّة ككلّ	65	77	81
التعليم العالي والتدريب (المجموع)	77	80	91
الالتحاق بالتعليم الثانويّ	61	65	97
الالتحاق بالتعليم العالي	57	59	92
نوعيّة نظام التعليم	106	119	125
نوعيّة تعليم الرياضيّات والعلوم	96	106	116
نوعيّة إدارة المدارس	89	100	109
الوصول إلى الإنترنت في المدارس	غير متوفّر	82	111
توفّر خدمات البحث والتدريب محليًّا	80	83	110
مدى تدريب هيئة الموظفين	84	81	120

المصدر: تقارير التنافسيّة العالميّة في الأعوام 2007/2006، و2008/2007، و2009/2008

إنّ التنافسيّة المتدنّية لنظام التعليم العالي المصريّ مردّها إلى المشاكل المتفشّية من رداءة النوعيّة والمستويات العليا من عدم المساواة. وإنّ النفقات المتزايدة على التدريس الخصوصيّ والتعليم، والأحجام الكبيرة من الصفوف والنِّسَب المرتفعة من الطلاّب إلى المعلّمين، كلّها عوارض لرداءة النوعيّة، تخلق حلقة مفرغة من معدّلات العائد المتدنّية – خصوصًا بالنسبة إلى الفقراء. وفضلاً عن ذلك، إنّ سوق العمل الآن هي مُشبعة بيد عاملة متعلّمة لكن غير ماهرة، مؤهّلة أكثر مِمّا ينبغي للوظائف العمّاليّة اليدويّة وبشكل غير كافٍ للوظائف التمهّنية ذات الرواتب المجزية. وإنّ سوء التزاوج الناتج بين نظام التعليم العالي وسوق العملِ والإيرادات المُخَفَّضة هي أمور ضارّة بتنافسيّة نظام التعليم وبالأمّة ككلّ.

1. مفعول الوصول إلى التعليم العالي على التنافسيّة الوطنيّة

قد يكون الوصول غير المتساوي إلى التعليم العالي وتوزيع المهارات غير المتساوي الناجم عنه أحد أسباب أداء مصر المتدنّي عمومًا في التنافسيّة والمستويات غير الملائمة من رأس المال البشريّ. ويناقش هذا القسم الآليّات التي قد يتفاعل عبرها عدم المساواة في الالتحاق بالتعليم العالي والتنافسيّة الوطنيّة.

إنّ أحد التشعّبات الجليّة للتوزيع غير المتساوي للتعليم العالي في مصر يأتي من تعزيز عدم المساواة الاجتماعيّة القائمة. فليس بوسع فقراء الوطن أن يؤمّنوا الاستثمار في رأس المال البشريّ الخاص بهم أو بأولادهم بسبب قيود التسليف – وهي حالة لا يمكن فيها استخدام الإيرادات المستقبليّة المتوقّعة أو رأس المال البشريّ المستقبليّ المتوقّع كضمانة لقروض الطلاّب. وينتج من ذلك حراك اجتماعيّ خفيف ودورة فقر تتوارثها الأجيال، وتراكُم رأس المال غير المتساوي وعدم المساواة في الدخل. ومن دون تدخّل الحكومة، ستسوء حالة الفقراء ليس إلاّ. وبما أنّ أسواق العمل الدوليّة والمحليّة تتطلّب يدًا عاملة أكثر مهارة، فستتوقّف المداخيل الأعلى على التعليم العالي بدرجة أكبر، وبما أنّ تكاليف التعليم العالي تزداد، فإنّ عددًا أقل من الأفراد سيكونون قادرين على تحمّل أعباء ذلك.

إنّ العلاقة المتبادلة القائمة بين التوزيع غير المتساوي للمهارات وعدم المساواة في الدخل ليست بأيّ حال من الأحوال خاصة بمصر وحدها. كما أنّ مقاربات التقطير نحو الأسفل trickle down لتراكم رأس المال البشريّ قد فشلت هي أيضًا في أماكن أخرى من العالم، خصوصًا في أميركا اللاتينيّة (Birdsall and Londono, 1997). في مثل هذه الحال، وحتّى مع نموّ مستمرّ في إجمالي الناتج المحليّ، وإذا لم يصبح الوصول إلى التعليم العالي أكثر مساواةً، فإنه يمكن لمصر أن تتوقّع معدّلات في الفقر أعلى بثبات، وتحسينات ضئيلة في مستويات المعيشة بالنسبة إلى خمس السكّان الأشدّ فقرًا.

وثمّة افتراضات عديدة قائمة بشأن العلاقة بين عدم المساواة والأداء الاقتصاديّ. وقد جعل رجال الاقتصاد الكلاسيكيّون في متناول الجماهير الرأي القائل بأنّ المساواة قد تكون غاية اجتماعيّة مهمّة، يمكن أن تُسَوَّى في مراحل مبكرة من التنمية بغية السماح للمزيد من تراكم رأس المال السريع. ويجادل الكلاسيكيّون في أنّه ثمّة مبادلة أوليّة بين المساواة والفعاليّة تتوازن مع الوقت فيما تكسب الفعاليّة تقطيرًا نحو الأسفل trickle down (برهن ذلك منحنى كوزنيتس Kuznets الشهير). وقد لاقت وجهة النظر هذه مقدارًا كبيرًا من النقد. تعارض النظريّات الاقتصاديّة الكلاسيكيّة اليوم نتائجُ الأبحاث التجريبيّة التي تبيّن الوقع السلبيّ، الذي يمكن أن يكون لعدم المساواة، على نموّ الإنتاجيّة (Lloyd-Ellis, 2003). وفي حين أنّه يمكن أن تقوم في الأمد القصير مبادلة بين المساواة والفعاليّة، فإنّ المساواة طريقة مهمّة لضمان أنّ المكاسب الاقتصاديّة ليست مركّزة في بعض القطاعات ولا تتوقّف على إنتاجيّة قطاع صغير من المجتمع، مع إحداث تخفيض ضئيل للفقر أو مع عدم تخفيض الفقر بتاتًا. وإنّ هذا لحاسم بالنسبة إلى التنافسيّة الوطنيّة وهي ليست مسألة نموّ قصير الأمد، لكنّها مسألة تحسينات طويلة الأمد في مستويات المعيشة.

ومن هنا، بوسع الوصول غير المتساوي إلى التعليم العالي أن يقوّي توزيعًا غير متماثل للدخل (وللإنتاجيّة) أو أن يجعله أسوأ، ويرتبط التوزيع غير المتماثل بدوره بعلاقة متبادلة مع معدّلات نموّ أقلّ وتنافسيّة أقلّ. لقد برزت مؤخرا أدبيّات إضافيّة تختبر العلاقة المباشرة بين مستوى التحصيل العلميّ غير المتساوي والنموّ (Galor and Zeira, 1993). وباستخدام معطيات من 108 بلدان على مدى فواصل زمنيّة

من خمس سنوات، بدءًا من العام 1960 لغاية العام 2000، وجد كاستيلو ودومينيك (Castello and Domenech, 2001) أنّ عدم المساواة في رأس المال البشريّ تؤثّر سلبًا، وبصورة دالة إحصائيا، على النموّ، خصوصًا من خلال تخفيض متوسّط معدّلات الاستثمار. كما تدعم نتائج البحث الحجّة القائلة بأنّ عدم المساواة في الدخل وفي الوصول إلى التعليم العالي، أيًّا يكن ما يأتي منهما في الدرجة الأولى، يمكن أن تضرّ بالتنافسيّة الوطنيّة عبر التسبّب بنموّ اقتصاديّ أبطأ وأقلّ توازنًا.

2. توزيع المهارات، والتجديد والإنتاجيّة

إن درجة أكبر من المساواة في توزيع المهارات يمكن أن تولّد مظاهر خارجيّة ديناميكيّة طويلة الأمد يكون لها تأثير إيجابيّ على معدّلات النموّ والإنتاجيّة. وبشكل معكوس، يمكن أن يكون للوصول غير المتساوي إلى التعليم العالي أثر سلبيّ على التنافسيّة من خلال الحدّ من تلك المظاهر الخارجيّة. فأوّلاً، إنّ استثناء شرائح كبيرة من المجتمع من التعليم العالي يخفّض إلى حدّ بعيد توفّر اليد العاملة الماهرة ككلّ. وتحظى شريحة صغيرة من المجتمع وحدها بفرصة بناء رأس المال البشريّ اللازم لاقتصاد تنافسيّ، وتبقى اليد العاملة دون طاقتها الإنتاجيّة بكثير، باستثناء عدد محدود من النخبة المثقّفة جدًّا. ومن جهة أخرى، كان التمتّع بقاعدة رأسمال بشريّ كبيرة وحسنة التوزيع نسبيًّا، في بلدان مثل كوريا الجنوبيّة وإسرائيل وتايوان، عاملاً رئيسيًّا وراء ترتيبها المثير للإعجاب في التنافسيّة (WEF, 2008 /2009). أمّا في مصر فإنّ عدم الوصول المتساوي إلى التعليم العالي يخلق مجموعة محدودة جدًّا من اليد العاملة الماهرة. ويزيد من حدّة هذه المشكلة وجود معاهد تقنيّة. فإنّ هذه المعاهد التي وُجِدَت لتخفيض حدّة الضغط على الالتحاق بالجامعات المصريّة، تقدّم تعليمًا رديء النوعيّة ولا تتمتّع بالمصداقيّة في سوق العمل. وفضلاً عن حرف الطلاّب عن التعليم الجامعي، فإنّ النوعيّة الرديئة للتعليم الذي تزوّد به هذه المعاهد تولّد خرّيجين غير ماهرين ذوي معدّلات عائد سلبيّة. إنّ توزيع المهارات في اقتصاد ما يمكن أن يؤثّر أيضًا بشكل هام على معدّل التجديد الذي سيتمّ وعلى نوعه (Romer, 1990). ولأنّ البحث والتطوير هما كلفة ثابتة، فإنّ عائدات الاستثمار في البحث والتطوير تتوقّف على حجم قوة العمل القادرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة. وإذا لم يتوفّر ما يكفي من اليد العاملة الماهرة سيتمّ اللجوء إلى استثمارات أقلّ في الطاقة الابتكاريّة. وبتعبير آخر، إنّ قوة عمل غير ماهرة بما يكفي ستحول دون إدخال تكنولوجيّات جديدة ونشرها، الأمر الذي سيضرّ بنموّ الإنتاجيّة على المدى البعيد (Lloyd-Ellis, 2000).

ثمة ديناميكيّة أخرى استكشفها لويد - إيليس (Lloyd-Ellis, 1999) هي ارتفاع عدم المساواة في الأجور المرتبط بتوزيع غير متساوٍ للمهارات. وقد تمّت ملاحظة أنّه فيما يتمّ إدخال تكنولوجيّات جديدة في اقتصاد ما، ترتفع بشكل مفاجئ أجور من هم الأكثر مهارة، خصوصًا إذا كانوا قليلي العدد. ويقوم هذا الارتفاع في أجور اليد العاملة الماهرة بدوره برفع التكاليف النسبيّة للبحث والتطوير. وينتج من ذلك هبوط في الاستثمارات في البحث والتطوير وفي معدلات نموّ التجديد. ومع أنّ الدليل التجريبيّ الذي يدعم هذه الحجّة محدود، فهي تقدم مثلاً مفيدا على أنواع المظاهر الخارجيّة الديناميكيّة التي يمكن أن يوفرها المزيد من المساواة في الوصول إلى التعليم العالي.

ثامنًا: خلاصة

بالرغم من الالتحاق بالتعليم العالي المتنامي في مصر وبالرغم من أنّ الجامعات مجانيّة، فإنّ الوصول إلى التعليم العالي لا يتمّ إلى حدّ بعيد على قدم المساواة في ما بين مجموعات الدخل والمناطق. وإنّ عدم المساواة هذه قد ازدادت أيضًا في العقد المنصرم. أما عدم المساواة بين الجنسين فقد تدنّى بشكل ملحوظ.

إنّ التوزيع الحاليّ للمهارات في الاقتصاد المصريّ يُبقي على عدم المساواة القائمة في المداخيل والثروة ويمكن أن يلحق الضرر بالتنافسيّة الوطنيّة. ومع دعم الحكومة الفعليّ لمجموعة صغيرة من النخبة الماهرة جدًّا، تبقى الطاقة الإنتاجيّة غير مستخدَمة لدى باقي السكّان. وكنتيجة لذلك، غالبًا ما لا يتمكّن الشباب الذكيّ والموهوب من تأمين تكاليف التعليم العالي. فليس لديه أيّ وصول إلى التسليف أو البعثات الدراسيّة طالما أنّ نظام التعليم «مجانيّ»، ويشكّل هذا الشباب قوة عمل تتألّف إلى حدّ بعيد من يد عاملة غير ماهرة ذات أجور زهيدة. وفضلاً عن هذا التوزيع غير الفعّال للموارد، فإنّ النقص في الخرّيجين الماهرين جدًّا خصوصًا في حقول العلوم، يعني أنّ البلد يخسر في مجال المظاهر الخارجيّة الديناميكيّة المتعلّقة بالتجديد وباعتماد التكنولوجيا. وسيقلِّل التزويد الضئيل بعمّال ماهرين الحوافز للاستثمار في تكنولوجيّات جديدة. وقد يؤدّي النقص أيضًا إلى رفع الأجور التي سترفع بدورها تكاليف البحث والتطوير في مصر.

وعلى الحكومة في مصر أن تعمل على توسيع الوصول إلى التعليم العالي، بدلاً من مجرّد التركيز على زيادة الالتحاق. ويتطلّب ذلك من الجامعات أن تنوّع في مصادر تمويلها. وهناك حاجة إلى مزيج ملائم من الموارد الخاصة والرسميّة معًا لتغطية تكاليف نِسَب الالتحاق المتزايدة، والعمل في الوقت نفسه على تخفيض نسبة عدم المساواة. وثمّة عدد من الخيارات لذلك. إنّ الملكيّة الفكريّة وبراءات الاختراع، والمِنَح، وجمع الأموال من الخيّرين، وريع الملكيّة، والخدمات الاستشاريّة، وبشكل أبرز الرسوم والأقساط، كلّها أمثلة على موارد غير حكوميّة تميل باتّجاهها حاليًّا الجامعات حول العالم. وبشكل خاصّ، سيضمن إدخال الأقساط التدريجيّ أنّ من يتلقّون المنافع من التعليم العالي – الإعتبار والمداخيل العليا – هم من يدفعون ثمنها. وسيخفّض أيضًا قسطٌ موحّد الحوافز السلبية للتدريس الخصوصيّ التي يخلقها النظام.

ومع المزيد من مصادر التمويل البديلة، يمكن إعادة توجيه الإنفاق الحكوميّ نحو مِنَح مبنيّة على أساس الاستحقاق أو على استطلاع الموارد، ونحو البعثات، وقروض للطلاّب، وبرامج للمساعدة الماليّة، ممّا سيحسّن الفُرَص للطلاّب المتحدّرين من أسَر ذات دخل متدنٍّ في تلقّي تعليم عالٍ ذي نوعيّة عالية. ويمكن استخدام حصة أكبر من الموازنات العامة للاستثمارات الرأسماليّة ولرفع نوعيّة التعليم في الجامعات المصريّة.

وعلى سبيل الخلاصة، إنّ إصلاحَ التعليم العالي في مصر وجعلَ الوصول إليه أكثر تساويًا هما غاية مهمّة للتنافسيّة الوطنيّة في المدى البعيد. ولا يمكن الاستمرار بعد الآن في النظر إلى مشكلة الوصول غير المتساوي إلى التعليم العالي كمشكلة مستقلّة عن التنافسيّة الوطنيّة والرفاه الاقتصاديّ.

المراجع

عبد الحميد، جلال (2007). **المخطط العام للتعليم العالي في مصر** (2007 – 2022). القاهرة: وزارة التعليم العالي.

Abdel Hameed, Galal (2007). *Master Plan Report for Higher Education in Egypt 2007-2022*. Arabic Transcript. Ministry of Higher Education.

Assad. R. (2006). *Unemployment and Youth Insertion in the Labor Market in Egypt*. EECS Conference Paper. Cairo: Population Council.

Birdsall, Nancy and Londono, Juan (1997). *Inequality and Human Capital Accumulation in Latin America (with Some Lessons for Egypt)*. Egyptian Center for Economic Studies. Distinguished Lecture Series 7. Cairo, Egypt.

CAPMAS (1997/1998). *The Educational Characteristics of the Egyptian Society Survey*. Cairo, Egypt.

Castelló, Amparo and Doménech, Rafael (2002). Human Capital Inequality and Economic Growth: Some New Evidence. *Economic Journal*. 112: C187-C200.

El Baradei, Mona (2001). Towards a Pro-poor Educational Policy for Egypt. In Nassar, Heba and El Laithy, Heba (eds). *Socioeconomic Policies and Poverty Alleviation Programs in Egypt*. Center for Economic and Financial Research and Studies. Cairo, Egypt.

El Baradei, Mona (2002). *Gender Education and Development in Egypt: Positive Returns and Persistent Disparities*. Background Paper to the World Bank "Egypt Gender Assessment."

El Baradei, Mona (2003). *The Private Rate of Return to Education, Educational Inequalities and Poverty in Egypt*. Research Papers Series. Economics Department, Faculty of Economics and Political Science. Cairo University. June.

El Baradei, Mona (2007). *Challenges Facing Higher Education at the Threshold of the 21st Century: The case of Egypt*. Presented at the conference 'Science and the Challenges of the Future in Egypt and Turkey.' Egyptian Cultural Center. Bilkent University. Istanbul, Turkey.

El Baradei, Mona (2007-b). *Access and Equity in Higher Education: Assessing Financing Policies: The Case of Egypt*. Unpublished Manuscript.

El Baradei, Mona and El Baradei, Laila (2004). *Needs Assessment of the Egyptian Education Sector*. Center for Development Research (ZEF). Bonn, Germany: University of Bonn.

El Leithy, Heba (2006). *Poverty and Educational Opportunities*. Background Paper.

European Training Foundation and the World Bank (2005). *Reforming Technical*

vocational education and training in the Middle East and North Africa. Luxemburg: European Communities.

Filmer, Deon (1999). *The Structure of Social Disparities in Education: Gender and Wealth*. Policy Research Report on Gender and Development Working Paper Series, No 5. World Bank. Washington D.C. November.

Galor, O. and Zeira, J (1993). Income Distribution and Macroeconomics. *Review of Economic Studies* 60(1), 35-52.

Gereffi, Gerry (2002). *Who Gets Ahead in the Global Economy? Industrial Upgrading, Theory and Practice*. New York: Johns Hopkins Press.

Kaplinsky, Raphael (2000). Spreading the Gains from Globalization: What can be Learned from Value Chain Analysis? *Journal of Development Studies* 37(2), 117-146.

Lewis, Andrew (2008). Higher Education Competitiveness: Achieving Better Quality and Better Equity. *ENCC Policy Note*. November.

Lloyd-Ellis, Huw (1999). Endogenous Technological Change and Wage Inequality. *American Economic Review*. American Economic Association. 89(1), 47-77. March.

Lloyd-Ellis, Huw (2000). *The Impacts of Inequality on Productivity Growth: A primer*. Human Resources Development Canada. Strategic Policy. Applied Research Branch. Quebec, Canada.

Lloyd-Ellis, Huw (2003). On the Impact of Inequality on Productivity Growth in the Short and Long Term: A Synthesis. *Canadian Public Policy*. University of Toronto Press 29(s1), 65-86. January.

Richards, Alan (1992). *Higher Education in Egypt*. Policy Research Working Paper. Population and Human Resources Department. The World Bank. Washington DC. February.

Romer, Paul (1990). Endogenous Technological Change. *Journal of Political Economy* 98, S71-S102.

Said, Mona (2007). *The Fall and Rise of Earnings and Inequality in Egypt: New Evidence from the ELMPS, 2006*. Economic Research Forum. Cairo.

UNDP (2008). *Egypt Human Development Report 2008: Egypt's Social Contract: The Role of Civil Society*.

UNESCO (2005). *Global Education Digest 2005*. Montreal: UNESCO Publishing.

UNESCO (2007). *Global Education Digest 2007*. Montreal: UNESCO Publishing.

World Bank (2002). *Arab Republic of Egypt Education Sector Review: Progress and Priorities for the Future*. Volume I: Main Report. Report No. 24905-EGT. Washington DC.

World Bank (2002b). *A Poverty Reduction Strategy for Egypt: Diagnosis and Strategy*. Report No. 24234-EGT. Washington D.C.

World Bank (2005). *Making Egyptian Education Spending More Effective*. Egypt Public Expenditure Review, Policy Note 2. Middle East and North Africa Region.

World Bank (2007). *Improving Quality, Equality and Efficiency in the Education Sector: Fostering a Competent Generation of Youth*. Education Sector Strategy Paper (Draft). Middle East and North Africa Region. Human Development Unit, Education Sector. January.

World Bank (2008). *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa*. MENA Development Report. Washington D.C.

World Bank (2008b). *Arab Republic of Egypt: Transforming Egypt: A Development Policy Review*. Washington D.C.

World Economic Forum (2008). Global Competitiveness Report 2008 – 2009.